جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم تاريخ

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

نماذج عن تطور الفكر السياسي والاجتماعي عبر العصور

اعداد الدكتورة: سميرة لحمر

محاضرات قدمت الى طلبة السنة ثالثة ليسانس تاريخ،

وحدة تعليم استكشافية بعنوان:

تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي في الفترة المعاصرة

الرصيد: 01، المعامل: 01

السنة الجامعية: 2024 – 2025م

الملخص بالعربية:

تندرج هذه المطبوعة ضمن تاريخ الفكر العالمي بشقيه الاجتماعي والسياسي عبر العصور ، وهي عبارة عن مقياس فصلي مقدم لطلبة التاريخ، التزم فيه المؤلف بالمحاور الاساسية المقدمة من الهيئات العلمية والإدارية المختصة، وقد جمع هذا العمل مادة تاريخية من مصادر و دارسات مختلفة ، تناولت تاريخ الفكر خلال حقب تاريخية متعددة ، انطلاقا من الحضارات القديمة وصولا إلى المرحلة الحديثة، إلى جانب تناول أسس الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، مع السعي لعرض المادة التاريخية وتحليلها بطريقة علمية موضوعية، باستعمال عدة منهاج، تمثلت في المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهي مناهج تمكن من إيصال المعلومات للمعنيين بطريقة اكاديمية ، واستيعابها من خلال المناقشة والتحليل ،كما قُدمت هذه المحاضرات في قالب لغوي سليم ، يوصل الفكرة و المعلومة التاريخية بطريقة مرنة الى طلبة العلوم الإنسانية .

الكلمات المفتاحية: الفكر، السياسة، الحضارات، العصور التاريخية

English summary:

This publication falls under the history of world thought in its social and political aspects throughout the ages. It is a semester-based course presented to history students, in which the author adhered to the main themes presented by the competent scientific and administrative bodies. This work has collected historical material from various sources and

studies that dealt with the history of thought during multiple historical periods, starting from ancient civilizations up to the modern stage, in addition to dealing with the foundations of contemporary political and social thought, while striving to present and analyze the historical material in a scientific and objective manner, using several methods, represented by the descriptive method and the analytical method. These methods enable the information to be conveyed to those concerned in an academic manner, and to be understood through discussion and analysis. These lectures were also presented in a sound linguistic format that conveys the idea and historical information in a flexible manner to students of the humanities.

Keywords: Thought, politics, civilizations, historical eras

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم تاريخ

مطبوعة علمية بيداغوجية بعنوان:

نماذج عن تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي عبر العصور

اعداد الدكتورة: سميرة لحمر

السنة الجامعية: 2024 – 2025م

مطبوعة علمية بيداغوجية بعنوان:

نماذج عن تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي عبر العصور

محاضرات قدمت الى طلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ

وحدة تعليم استكشافية بعنوان:

تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في الفترة المعاصرة

الرصيد: 01

المعامل: 01

السنة الجامعية

2025 /2024

فهرس الموضوعات

1 / المحاضرة الاولى: مدخل الى تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي، مفاهيم عامة، الجزء الأول

2 / المحاضرة الثانية: مدخل الى تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي، مفاهيم عامة، الجزء الثاني

3 / المحاضرة الثالثة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة، الحضارات الشرقية، الجزء الأول (الفكر العراقي)

4 / المحاضرة الرابعة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة، الحضارات الشرقية، الجزء الثاني (الفكر المصري)

5 / المحاضرة الخامسة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة، الحضارات الشرقية، الجزء الثالث (الفكر الصيني)

6 / المحاضرة السادسة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة الحضارات الشرقية، الجزء الرابع (الفكر الهندي)

7 / المحاضرة السابعة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة، الحضارات الشرقية، الجزء الخامس (الفكر الفارسي).

8 / المحاضرة الثامنة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة، الحضارات الغربية، الجزء الأول (الفكر الاغريقي).

9 / المحاضرة التاسعة: الفكر السياسي في الحضارات القديمة الحضارات الغربية، الجزء الثاني (الفكر الروماني)

10 / المحاضرة العاشرة: معالم الفكر السياسي والاجتماعي الأوربي في العصر الوسيط

11 / المحاضرة الحادية عشر: اسس الفكر السياسي والاجتماعي الأوربي في عصر النهضة الحديثة

12 / المحاضرة الثانية عشر: مفكروا اوربا في العصر الحديث والتحولات السياسية والاجتماعية.

13 / المحاضرة الثالثة عشر: أسس الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر

الأهداف المكتسبة من دراسة وحدة تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي:

- توضيح المصطلحات و تحديد مفاهيمها
- في نهاية المحاضرات الخمسة الأولى سوف يتمكن الطالب من تحديد طبيعة الفكر السياسي و الاجتماعي في العصور القديمة، وتأثير المجتمع ومعتقداته على الفكر البشري عامة
- تحديد اهم العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في بروز أفكار نهضوية تحررية في اوربا و العالم العربي، للتمكن من ضبط مجموعة العوامل المؤثرة على المنعطف الحاسم الذي عرفته البشرية بظهور الإسلام من جهة و ظهور مفكرين متحرري العقل بأوربا من جهة أخرى
- التعرف على اهم النظريات الاجتماعية والسياسية التي غيرت مسار العالم السياسي
- تمكن الطالب من المقارنة بين الأنظمة السياسية قديما وحديثا، مع ربط عوامل ذلك بالمجتمع والظروف التاريخية التي عرفتها البشرية في مختلف بقاع العالم القديم
- اكساب الطالب المعرفة بأهمية الفكرين الاجتماعي والسياسي في الحياة البشرية وتاريخية تطورهما عبر العصور.
- تفنيد الأصول الغربية للتأملات الإنسانية الأولى في دائرة السلطة السياسية، مثلما فرضها الغرب بكتاباته، والتأكيد على اسهامات حضارات الشرق في الإنتاج الفكري العالمي.
- الإلمام بتاريخ الأفكار السياسية والاجتماعية وكذا بأهم النظريات المؤسسة للفكرين الاجتماعي والسياسي في الفترة المعاصرة، وأثرها في المجتمعات الانسانية المعاصرة
- إبراز مكانة الأفكار السياسية في القانون الوضعي الذي تسير عليه الحضارات والدول في الفترة المعاصرة، والتعرف على أهم المفكرين في العالم على مر العصور.

المحاضرة الاولى بعنوان: مدخل الى تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي، مفاهيم عامة، الجزء الأول

تعتبر دراسة الفكر السياسي أساس الفهم الشامل والعميق لمختلف النظريات السياسية ومنتوجها الواقعي من الأنظمة السياسية التي تطورت حسب تطور البشرية، وقد اختلفت النظريات والأفكار وتطورت عبر القرون ومن خلال المعاناة التي دفع تكاليفها المفكرون في طريق سعيهم لإصلاح منظومات الحكم ولم يتقبلها الملوك لأنها كانت تغييرا لما فيه من مميزات، حتى قامت الثورات في كثير من الأحيان ليتحول الفكر عبر القوة إلى نظام سياسي.

تعريف الفكر:

هو ظاهرة عقلية تنتج عن العمليات القائمة على الإدراك والتحليل والتصميم ويختلف الفكر عن العاطفة، التي تصدر من ميل وانفعال لا يستند على التجربة، وتدور حوله فكرة أو موضوع، كما يتميز الفكر عن الإرادة، التي توحي إلى ترشيح كافة الميول القائمة على أحكام تقويمية، يقال "**قراءة الأفكار** "، أي فهم أفكار شخص آخر بدون استخدام الحواس يظهر الفكر خلال عملية أنشطة الإنسان الاجتماعية والإنتاجية.

يستخدم مصطلح الفكر للدلالة على نتائج عمليات التفكير والتأمل العقلي التي يقوم بها الإنسان بوصفه كائنا عاقلا، مفكرا حيث ينتج العقل الإنساني نتاجا على قدر متفاوت منا الدقة، العمق والوضوح، التنظيم والموضوعية نسميه فكرا وينعكس هذا النتاج الفكري في صور وأشكال مختلفة وصيغ متباينة.

وينشأ الفكر ويتراكم وينمو ويتطور بوصفه ثمرة من ثمار سعي العقل الإنساني لإدراك طبيعة الظواهر المحيطة به وفهمها ومن ثم تفسيرها وصولا إلى لحظة التنبؤ باحتمالاتها المستقبلية تمهيدا للسيطرة عليها والتحكم بها كل ما كان ذلك ممكنا ومرغوبا, مما يجعل تفكير الإنسان وتأمله انعكاسا لموقفه من بيئته الطبيعية والاجتماعية وتفاعله معهما حيث أن التفكير أو الفكر شرط لازم للإنسانية

وسمة مميزة لها مثلما أن الإنسانية شرط للقدرة على التفكير فسيكون المنتج الإنسان ونتاجه الفكري والعملي معا شيئا واحدا وكلا لا يتجزأ ليكون الفكر والعمل شرط الوجود الإنساني وديمومته. وعلى ضوء ما تقدم، تقترض دراسة الفكر ومعالجته في بيئته الاجتماعية والطبيعية وخصائصه الواقعية التاريخية والتي بدلالتها يمكن تفسير سيرورة الفكر وصيرورته التاريخية، فليست الأفكار سوى استجابات الإنسان العقلية لمطالب بيئته الطبيعية الاجتماعية وضغوطها ولذلك لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون الفكر نفيا للواقع أو تأكيدا له في نفس الوقت (هذا من الناحية الموضوعية). فإما أن يعكسه ويعبر عنه أو أن يرفضه وينفيه وهذا ما يؤسس لتنوع الفكر واختلافاته التي يتعامل معها ويتحذ موقفا منها ويختلف باختلاف القضايا والمواضيع التي يهتم بها ويعالجها ويوجه نشاطه نحوها ويتخذ موقفه منها وبذلك يصح الحديث عن فكر شرقي، فكر غربي، فكر إسلامي وفكر مسيحي كما يصح الحديث عن فكر اقتصادي وسياسي.

إن تعدد أبعاد النشاط السياسي وتباين صوره بإدراك اتساع نطاق الفكر السياسي وامتداد حدوده ليشمل كل من الأبعاد والصور النظرية والعملية التي تعكس الظاهرة السياسية وتجسيدها في الحياة اليومية للمجتمعات الإنسانية[1].

ولكن: ماهي السياسة؟ هذه الظاهرة الإنسانية، الاجتماعية التي حين ينشغل الفكر بدراستها والبحث فيها يصبح جديرا بتسمية الفكر السياسي.

مفهوم السياسة:

تشتق كلمة السياسة من ساس الأمر، أي قام بأمر من أمور الناس بما يصلحه وهو الحكم أو الرئاسة. يسوس بمعنى يعالج الأمور، ساس تعني سير ونظم ورتب شؤون أمر ما.

أما اصطلاحا فتعني مجموعة إجراءات وطرق وأساليب خاصة باتخاذ القرارات لتنظيم الحياة في شتى المجتمعات البشرية حيث تدرس آليات خلق التوافق بين كافة التوجهات الإنسانية الدينية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

[1] **انظر**: محمد همام، "**تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي**"، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2017م

تشير السياسة في دلالتها الاصطلاحية النظرية والعملية على حد سواء لكل نشاط نظري أو عملي فيتعلق بحكم الجماعة الإنسانية وإدارة شؤونها واتخاذ القرارات العامة اللازمة لحماية وجودها وتلبية احتياجاتها ضمن مصالحها وتحقيق أهدافها واستثمار قدراتها وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها وتوجيهها في الداخل والخارج[2].

مفهوم الفكر السياسي:

هو كل نشاط فكري يهتم بظاهرة الدولة ويدرسها ويبحث في شؤونها، أما أحدث التعريفات لها والأقل انتشارا فهو تعريفه عبر تفكيكه إلى عناصره الأولية: الفكر والسياسة لتحديد الماهيات المنفردة لهذه العناصر ثم الجمع بينها وصولا إلى الماهية الكلية.

فقد عرف الإنسان السياسة ومارسها طالما ارتبط بجماعة اجتماعية وعاش في إطارها والتزم بأعرافها وخضع لشرائعها وطوع إرادتها لإرادته، لكن الاقتران الدائم بين السياسة والحياة الاجتماعية لا يشترط وجود نوع محدد من الأفكار والنشاطات السياسية فمثلا يشترط بلوغها مستوى معين من التطور، حيث عرفت المجتمعات الإنسانية صور متعددة للسياسة عبر التاريخ وتعدد صور معالجتها لقضايا السلطة السياسية ومشكلاتها وتباين أساليب بحثها، ويعني ذلك أن السياسة قرينة المجتمع مثلما أن السلطة قرينة السياسة. حيث أن وجود المجتمع يفترض وجود السياسة وممارستها[3]

ومما سبق فإن الانسان بوصفه كائناً مفكراً حين جعل من الظاهرة السياسة موضوعا لتفكيره وتأمله العقلي كان وما زال يفكر في أن السلطة اتخذت شكل الدولة أم لا فالسلطة السياسية من أسبق الظواهر وجوداً وأكثرها حضوراً في حياة الانسان، وأبعدها أثراً في توجيه نشاطاته الفردية والاجتماعية.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تعريف الفكر السياسي باختصار، على أنه كل أشكال التفكير والتأمل العقلي في الظاهرة السياسية.

---

[2] **انظر**: نظام بركات واخرون، " **مبادئ علم السياسة**"، شركة العبيكان للتعليم، ط 10، الرياض – السعودية، 2016م .

[3] **انظر**: جان توشار واخرون، "**تاريخ الفكر السياسي**"، ترجمة علي مقلد، الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1983م.

المحاضرة الثانية بعنوان: مدخل الى تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي

مفاهيم عامة، الجزء الثاني

الفكر السياسي عبر العصور:

يقول فرانكين – ل – باومر في مقدمة كتابه "**الفكر الأوروبي الحديث**": "إن العقل الإنساني عبر التاريخ وحتى يومنا هذا انشغل بالبحث والتأمل في 5 مواضع صاغها في صورة أسئلة حاول البحث عن إجابتها: "ما هو الله؟" "ما هي الطبيعة؟" "ما هو الانسان؟" "ما هو التاريخ؟" "ما هو المجتمع؟."

وفي بحثه عن الإجابة بخصوص المجتمع، كان سؤاله الفرعي "ما هي السلطة السياسية؟" وتفرع عن هذا السؤال بدوره إلى أسئلة فرعية كانت وما تزال محور الفكر السياسي:

ما أصل وما شكل السلطة السياسي؟

ما هي وظيفة السلطة السياسية؟

ما هي طرق تداول السلطة السياسية؟

تكتسي دراسة الفكر السياسي أهمية كبيرة لمعرفة تطور الأفكار السياسية، لأن فهم الظاهرة السياسية في حاجة إلى الاستعانة بالأطر النظرية التي تراكمت بفعل مساهمات متنوعة ممتدة عبر الزمن. والفكر السياسي بصفة عامة هو مجموع القوانين والأسس والنظم السياسية وضعها المفكرون في محاولة لرسم صورة الدولة، وتنظيم العلاقات بين السلطة وأفراد المجتمع الذي تمارس فيه تلك السلطة.

وقد ارتبط الفكر السياسي بالحضارات المستقرة، وظهور الدول والكيانات السياسية المختلفة. الأمر الذي تطلب وضع نظم وقوانين تضبط الحياة وتنظمها. ومن ثن ظهرت النظريات أو شبه النظريات السياسية التي عرفها العالم القديم، والتي شملت فكرة الدولة ماهية السلطة، ومصدرها، وغاياتها وأشكال الحكومات، وارتباط الأفراد بها وكذا شرعيتها.

وتعكس الأفكار السياسية للمفكرين ظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاتجاهات السياسية السائدة في محيطهم، وقد اختلف المفكرون في تعاملهم مع تلك الظروف، فقد بحث بعض منهم الصورة المثالية لما يجب أن يكون عليه الواقع (المقاربة المثالية)، وفيهم من حرص على الالتزام بدراسة ما كان واقعا في عصره المقاربة الواقعية والاكتفاء بوصفه. ولذلك اختلفت نتائج أعمالهم وأفكارهم السياسية، كما اختلفت أيضا الغاية التي تسخر من أجلها النظريات السياسية، فمنها ما وضع لخدمة الآلهة أو الحاكم، أو لتحقيق العدالة للأفراد، أو للوصول لسعادة طبقة معينة، أو لتحقيق سعادة البشرية جمعاء.

ويعكس الفكر السياسي بذلك تاريخ التطور البشري، حيث يبدأ بآراء تتضح بعد أن تدعمها التجربة في شكل مذاهب سياسية معينة في سياسة الدولة وحكم المجتمعات. وكلّما تناقضت الآراء كلّما تولّد المزيد من الأفكار الجديدة في حركية "عقلية دائمة التغير، بسبب ارتباطها بمسار الحياة الذي لا يقبل الثبات على حال. ومن ثم لا يقف الفكر السياسي عند حد التعريف بالأحداث وشرح النظم السياسية، بل يتعدى ذلك إلى الإسهام بفعالية في تشكيل الاتجاهات السياسية والسلوك الفردي والجماعي إزاء تلك الأحداث والنظم[4].

وقد تواجدت عائلات لأفكار سياسية تتناقل جيلا عن جيل. ويمتلك كل مفكر هويته الخاصة، ولكنه في نفس الوقت يرث تقاليد عائلة الأفكار التي ينتمي إليها وعبر الثقافة يختار كل منا أفكاره من المجتمع الذي يعيش فيه. عندما يطلق المفكّر فكرته تستقل عنه، وتبدأ دورة حياة خاصة بها، وتتغير معانيها تبعا لتغير السياقات الزمنية والمكانية والثقافية. فأفكار كالحرب والسلام والعدالة مثلا درست في الماضي بمعاني مختلفة من قبل مفكرين ينتمون إلى مدارس مختلفة. فالفكرة يتغيّر محتواها بمرور الزمن (مثال جدلي: الإرهاب، الأمن أو الأمن القومي)[5].

[4] **انظر**: عبد الصمد سعدون الشمري،"**النظرية السياسية الحديثة: مدخل الى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها** "، دار حامد للنشر والتوزيع ط 1، عمان – الأردن، 2012م

[5] **انظر**: محمد همام، "**تداخل المعارف ونهاية التخصص...**"، مرجع سابق.

أما تاريخ الفكر السياسي فيدرس تتابع الأفكار السياسية زمانيا، والتي تنتج عن طريق عمل مستمر ومتراكم. حيث يطلع الدارس على مضمون الأفكار والانتقادات الموجهة إليها. وبسبب استعراض الأفكار من الناحية التاريخية في حقل تاريخ الفكر السياسي، يحصل نوع من التداخل في الأدوار بين المؤرخ والسياسي، إلا أنه يمكن اعتباره نوعا من التكامل العلمي المفيد[6].

علاقة تاريخ الفكر السياسي مع باقي التخصصات:

علاقة الفكر السياسي مع القانون تظهر من خلال قول مارسيل بريلو: "بما أن تاريخ الأفكار السياسية يهتم بالدولة وكل ما يرتبط بها، فإن موضوعه في النهاية هو موضوع الدولة والقانون العام."

علاقته مع التاريخ تتضح عند دراسة الأفكار، حيث تظهر ضرورة دراسة السياقات التاريخية التي أنتجتها الأفكار، وكذا سياقها التاريخي الاقتصادي والاجتماعي.

علاقته بالفلسفة، تتمثل في كون دراسة الأفكار يعني دراسة أصحابها الفلاسفة، أفلاطون، أرسطو، ابن رشد، ماركس ....الخ....

وباعتبار موضوع تاريخ الفكر السياسي متعدّد التخصصات فهو يدرس باختلاف الجامعات والكليات في: كليات الحقوق كليات الآداب والعلوم الإنسانية، كليات الفلسفة، كليات العلوم السياسية. ويمكن أن يحمل عدة مسميات مثلا :

تاريخ الفلسفة السياسية Histoire de la Philosophie Politique

تاريخ الأفكار السياسيةHistoire des Idées Politiques

تاريخ الفكر السياسيHistoire de la Pense Politique

تاريخ المذاهب السياسية Histoire des Doctrines Politiques

تاريخ التيارات السياسية [7] Histoire des mouvements politiques

[6] **انظر**: حسن سيد سليمان، **"المدخل للعلوم السياسية"**، دار جامعة افريقيا للطباعة، الخرطوم، السودان، ط1، 2010م.

[7] **انظر**: نظام بركات واخرون، **"مبادئ علم السياسة"**، شركة العبيكان للتعليم، الرياض، السعودية، ط10، 2016م.

المحاضرة الثالثة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الشرقية، الجزء الأول.

مساهمة الحضارات الشرقية في الفكر السياسي :

ترجع أغلبية لدراسات الغربية أصول الفكر السياسي الى الحضارة اليونانية الإغريقية، غافلة عن إسهامات الحضارات الشرقية القديمة، لذلك هناك نوع من التحيز إلى الفكر الغربي وإنكار وإهمال لمساهمات الحضارات الشرقية القديمة في التراث الإنساني

لقد ذهبت معظم الدراسات الاستشرافية الغربية من آراء متسرعة وجاهزة بشأن الأصول الغربية للتأملات الإنسانية الأولى في دائرة السلطة السياسية والتي غنّتها نتاجات إبداعية خاصة ومميزة حيث تسرعت تلك الدراسات في إنكارها لدور العقل الشرقي القديم والوسيط في صياغة أي تأملات عقلية بظاهرة السلطة السياسية ونفت أي مساهمة جادة له بهذا الخصوص أو على أقل تقدير، أنكرت ونفت أصالة هذه التأملات عندما لم يكن هنالك مفر للاعتراف بوجودها. وترتب على ذلك إنكار العقل الغربي لأي مساهمة حضارية شرقية قديمة أو إسلامية وسيطة في إنتاج فكر سياسي مميز الملامح ومحدد السمات إلا أن هذا الإنكار لم يدم طويلا فالمستجد من الدراسات في الفكر السياسي في الحضارات الشرقية القديمة والإسلامية و ثراء نتائجها و إيجابياتها، فذهبت عقول أوروبية بالاعتراف بأصالة الإسهامات الفكرية الشرقية القديمة والوسيطة بل أن البعض ذهب لما هو أبعد من ذلك عندما قلب الصورة رأسا على عقب جاعلا أسس الفكر الغربي أصوله ذات مرجعية شرقية قديمة و إسلامية وسيطة كما فعل "روجيه غارودي" في دراسته عن حوار الحضارات في الوقت الذي كانت الفكرة السائدة عند المفكرين الغربيين أن حدود الفكر السياسي تقتصر على العقول و الحواضر اليونانية الغربية وعلى ضوء ذلك فإن مشكلات الفكر السياسي في المجتمعات الشرقية القديمة و الإسلامية الوسيطة هو ما درج عليه بعض الدارسين من استخدام مصطلح الطغيان لتوصيف واقع السلطة السياسية في هذه المجتمعات التي يوصف واقعها الاقتصادي والاجتماعي بأنه إنتاج عبودي شرقي أحيانا و نمط إنتاج إقطاعي أحيانا أخرى و أحيانا يوصف بأنه نمط إقطاعي شرقي.

و هنا يفسر نظام الحكم في هذه المجتمعات ، حيث يجمع الحاكم بين وظيفتين دينية و أخرى سياسية اقتصادية، فإلى جانب السلطة الدينية يمارس العاهل أيضا السلطة الدينية بوصفه إله, أو إبن إله أو كاهنا فقد كان فرعون في مصر القديمة إلها و أعلن أخناتون نفسه إبن الإله الوحيد آتون و أعلن سرجون الأكدى في العراق القديم أنه إبن الإله و أصبحت ألقابهم الملكية مسبوقة بألقاب أخرى تدل على ألوهيتهم, فامتزاج الوظيفتين السياسية والدينية وما ينبثق عنهما من سلطات واسعة و مركبة ، أتاح للعاهل أن يحوزهما و يمارس وظائف أخرى جديدة بوصفه المالك الوحيد للرقابة الأرض, المصدر الأول للحياة و الثروة في المجتمعات القديمة.

وباجتماع كل هذه الوظائف ومعها السلطات اللازمة لأدائها في شخص العاهل بوصفه مركز السلطة وتجسيدها ومحتكرها في مجتمعات حضارات الشرق التي تكتسب سلطته خصائص وسمات فردية مركزية ومطلقيه الاستبدادية، القدسية الدينية قدرة السلطة الحاكمة في هذه المجتمعات على إقامة أعمال معمارية هائلة لم يكن إنشاؤها ممكنا إلا بالسيطرة المركزية الاستبدادية المطلقة على أعداد ضخمة من العاملين[8]

الفكر السياسي في العراق في العصور القديمة:

يعتبر السومريون واضعي الفكر السياسي في العراق القديم، فالكون عندهم لا ينتمي إلى تنظيم بشرى، والدولة العالمية التي تشمل بلاد الرافدين هي ملك للآلهة، فيما خلق الإنسان لخدمة الآلهة في تفكيرهم، وبالتالي لا يمكن لأي مؤسسة أن تجعل رفاه الإنسان هدفاً لها، لأن رفاه الآلهة هي سلطة عليا هي مجمع الغاية وقد اعتبر السومريون الكون دولة منظمة تملكها الآلهة التي تحكم الدول – المدن التي تربطها الطاعة والخضوع الآلهة. والفضيلة الكبرى في الفكر السياسي العراقي القديم هي للسلطة. والفرد بذلك يعتقد دائماً بأنّ السلطة على حق، لأن أوامر القصر كأوامر الإله "آنو"، وكلمة الملك حق ونطقه حق كنطق الآلهة. لقد كرست هذه الاعتقادات حتمية الصراع بين الرسالة النبوية لإبراهيم عليه السلام – 2200–2000 ق . م والملك الآشوري النمرود حاكم بابل. لأن الفكر السياسي

[8] **انظر**: نبيل عبد الحميد الجبار، "**تاريخ الفكر الاجتماعي**"، دار أي كتب للنشر، بريطانيا، ط1، 2010م

النبوي الذي كان دوماً يرفع لواء التوحيد ويرفض الاعتراف بألوهية أي كان غير الله، سواءً كان الحاكم أو غيره من المعبودات. ويعد هذا الملمح بحثاً جديراً بالاهتمام لاستكمال صورة الفكر السياسي السائد في تلك العصور[9]

ويقوم الفكر السياسي العراقي القديم على دعامتين:

الدولة القومية، والدولة المدينة.

الدولة القومية الحاكمة: وهي الكيان السياسي الأشمل لمجموع الدويلات ونشاطها سياسي واقتصادي. والهيئة هي مجمع الآلهة الذي يرأسه الإله آنو إله السماء، وهو رئيس الهيئة التنفيذية (رئيس الشرطة وقائد القوات المسلحة). ويحكم الإله عن طريق وكيله البشري حاكم دولة المدينة، وتقع على عاتقه مسؤولية الزعامة في الحرب وإقامة العدل.

الدولة المدينة: هدفها اقتصادي بحت فهي منظمة خاصة لكونها مزرعة أحد كبار الآلهة، الذي يخدمه خدم الآلهة والبشر. وقد تميزت الدولة المدينة بالتنافس والصراع من أجل الهيمنة على السلطة السياسية، إلا في حالات الدفاع إزاء العدو أو من خلال العلاقات التجارية، حيث يحكم التعاون والاتحاد جميع الأطراف.

ويستمد الأمراء شرعيتهم من الآلهة ليمثلوا المجتمع أمام هذه الآلهة، وبصفتهم قادة عسكريين لم تكن لديهم نزعة الاستبداد، بل كانوا يستشيرون مواطنيهم من الأمراء في كثير من الأمور والمصالح العامة للدولة ذ، كما كان الحال مع السومريين الذين كانوا يجتمعون في جمعيات تشريعية منذ الألف الثالث قبل الميلاد وهو ما يدل على الحالة الديمقراطية التي عرفها الشرق قبل الغرب، فقد عرف السومريون البرلمان السومري المكون من مجلس الشيوخ ومجلس أدنى يضم كل المواطنين القادرين على حمل السلاح. وهو ما يعني أن البناء السياسي البرلماني كان مصدراً من مصادر التشريع ويستمد قوته الدين. ويعد مثل هذا التنظير في جوانبه السياسية، محالاً متطوّراً في تاريخ الفكر، إذا ما قيس بما من

[9] **انظر**: شفيق عبد الرزاق السامرائي، "**الفكر والنظام السياسي في العراق القديم**"، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م

كان سائداً في مناطق أخرى من العالم والتي تميّزت بالنمط الاستبدادي وغلبة الجانب البيروقراطي للسلطة السياسية[10]

وفي القرن الثامن عشر قبل الميلاد، توحّدت السلالات العراقية على يد الملك حمورابي، وكان للمجلس التشريعي مجلس" "الكبار دور مهم في قيادة الدولة والأجهزة الرسمية الأخرى، فضلاً عن الوظائف المالية والقضائية والأمنية. ومن أشهر الملوك في بابل الملك حمورابي، الذي استطاع توحيد الدويلات وإقامة العدل فيها. فقد حفر قنوات الري، وبنى المعابد للآلهة وشيد القصور، وبنى جسر الفرات. وأشهر مآثره قانون حمورابي، الذي كتب في 46 عمودا ارتفاعها 2.25 م ومحيطها 1.9 م، وشمل 285 مادّة ضمت أحكاماً عقارية وتجارية وصناعية وأسرية. وقد ارتكزت القوانين السياسية في شريعة حمورابي على ضبط حقوق الأفراد وواجباتهم وإنعاش النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

حكمت الحضارات العراقية في الفترات التالية: السومريون (3200 ق م)، الأكاديون (2725 ق م)، البابليون (2105 ق م) ثلاثة قرون من الوحدة السياسية بفضل حمورابي الأشوريون الكلدانيون، إلى أن سقطت على يد الفرس سنة 589 ق م.

وبهذا الشكل يمكن القول ان الفكر السياسي في الحضارة البابلية القديمة لا يختلف عن نظراءه في بعض الحضارات الشرقية الأخرى، وهو يشمل خصائص ومظاهر لتنظيم السلطة السياسية نوجزها في النقاط التالية :

- ارتبطت السلطة في بلاد النهرين بالتقديس والألوهية، حيث يكون الحاكم إما إلها أو مفوضا من الآلهة لأنه متميز عن البشر. الآلهة هي التي تكون المدن وتعين حكامها، فبرزت المدينة الدولة خاصة في العهد السومري، أين تمثل كل مدينة مركزا أساسيا مستقبلا بذاته إله، وتتسمى باسمه رسمي مثل: "بابل" والتي تعني باب الإله "إيل"، "آشور" والتي تعني بيت الإله "شور" .....الخ. وجود الإنسان مرتبط بحاجة الآلهة لمن يخدمها، وبالتالي فهو مسخر ومجبر على القيام بالعمل المهني طوال

[10] **انظر**: خضر الحموي، **"التفاعل القانوني في حوض البحر الأبيض المتوسط، دراسة مقارنة للقوانين منذ خمسة الاف سنة"**، دار بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، ط1، 1960م

السنة وتقديم ما ينتجه للمعابد باعتبارها مقرا للآلهة علاقة الأفراد بالحاكم هي علاقة خضوع تام مطلق، لأن الإنسان خلق ليكون عبدا وخادما للآلهة والتي تكون متمثلة ومتجسدة في الحاكم عن طريق التأليه والتفويض.

• أدى نضج الفكر السياسي بمرور الوقت إلى اعتبار أن وظيفة السلطة السياسية أو الحاكم هي تحقيق العدالة والخير، ويظهر ذلك جليا في تعبير الملك "حمورابي" في شريعته بأنه كلف من طرف الآلهة لتوطيد العدل والقضاء على الخبث، حتى لا يستعبد القوي الضعيف ولكي ترعى العدالة اليتيم والأرملة ... الخ ، في عهد الدولة الاكادية تحول النظام السياسي من نظام الدولة _المدينة إلى نظام الحكم المركزي، الذي يستند إلى الشرعية الدينية والعسكرية في نفس الوقت، حيث تم توحيد المدن الدول السابقة عن طريق القوة العسكرية، وبالتالي تحول النظام إلى ملكي إمبراطوري.

• يعتبر الملك الإله أو سليل الآلهة مصدرا للتشريعات لذلك اشتهر بعض الملوك بقوانينهم مثل: قانون "أورنامو"، "أوروكاجينا"، "حمورابي" (وهو الأكثر تطورا في فترة 2000 سنة قبل الميلاد)

• عقد الاتفاقيات والقيام بالصلح والاحلاف مع الدول المجاورة وكتابة بنودها على مسلات حجرية[11]

[11] **انظر**: محمد طه محمد الاعظمي، "**حمورابي 1792 – 1750 ق م** "، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق، ط 1 1990

المحاضرة الرابعة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الشرقية، الجزء الثاني.

الفكر السياسي في مصر في العصور القديمة:

أسهمت الحضارة المصرية في بناء حكومة مركزية، ودولة موحدة، وكذا تكوين جيش وطني، وتكونت السلطة الحكومية في مصر بشكل أساسي من "الملك" و "الوزير", يساعدهما في عملهما موظفو البلاط والإدارات المحلية والحكم في الريف، وهذا التدرج في السلطة كان قائما على نظام مركزية القرار، فقد كانت سلطة الملك تتلخص في التنظيم العام الأمور الدولة، وتعيين كبار الموظفين خاصة إنجاز المشروعات العامة الوزير أو ، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية والقيادة العليا للجيش، أما سلطة ومهام الوزير، فتتمثل في تنظيم شؤون الإدارة العامة، والنظر في شؤون المقاطعات وتحديد الأراضي وإرسال الأوامر وشق الترع وتحصيل الضرائب، والنظر في المظالم وحوادث السطو والنزاعات المختلفة، الملكية في الجهات المختلفة، والإشراف على تنظيم الحرس الملكي، وتنظيم المالحة في نهر النيل، والإشراف على سير السفن والبضائع[12]

طبيعة السلطة في مصر القديمة وشكلها:

تميزت السلطة السياسية في مصر القديمة بكونها فردية مطلقة مقدسة ومركزية، حيث كانت مصر إقليما واحدا يحكمه الفرعون الإله، مصدرها إلهي وراثي، فالملك الفرعون إله معبود، حيث يؤمن المصريون القدامى بأن هذا الكون يحكمه إله واحد هو الإله هو

"رع" اله الشمس، وأن الأرض يحكمها اله واحد هو الفرعون.

و تميز شكل السلطة السياسية في مصر القديمة بانه ملكي وراثي مركزي مطلق، يتخذ صورته الحاكم الفرعون الإله الذي تنتقل صفاته الإلهية وخصائصه المقدسة وسلطاته السياسية من

[12] **انظر**: عمر محمد صبحي عبد الحي، "**الفكر السياسي واساطير الشرق الأدنى القديم، بلاد ما بين النهرين ومصر القديمة**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1998م

أسلافه إليه، ومنه إلى أبنائه من بعده ،حيث يخلف الابن الأكبر أباه تلقائيا وأحيانا ترث الإناث الحكم والألوهية من الملوك الذين لم يوهبوا ذكورا وظيفة السلطة السياسية في مصر القديمة جاءت وظيفة السلطة السياسية في مصر القديمة مزدوجة سياسية ودينية، فالحاكم هو اله يربط العلاقة بين الشعب وآلهة الكون، وهو المسؤول عن كيفية العبادة والتعبير عن الشكر، وهو المسؤول عن كيفية العبادة والتعبير عن الشكر، وهو المسؤول كذلك عن بناء المعابد والمدافن والقرابين، أما الوظيفة السياسية فهي حكم مصر ، الدفاع عنها ، فرض الأمن إقامة العدل تحقيق الطاعة وتنظيم الإدارة.

تداول السلطة السياسية في مصر القديمة:

انتقلت السلطة السياسية في مصر القديمة عن طريق الوراثة، فالتسليم بألوهية الحاكم جعل قضية تداول السلطة السياسية ليس شأنا عاما، بل هو مقتصر على حاشية الملك الفرعون وكبار الموظفين من الجيش والكهنة، كما كان أحيانا لقادة الجيش دورا في انتقال السلطة السياسية بعد الانتصارات الحربية التي حققوها، مثل ما حدث مع "حور محب القائد العسكري الذي نودي به ملكا بعد تحقيقه لانتصارا كبيرة

عناصر السلطة السياسية في مصر القديمة

يتألف الحكم في مصر القديمة من :

الملك: هو إنسان له صفات إلهية تتركز في يده كل السلطات.

الوزير: وهو رئيس الإدارة المركزية ويعد كبير القضاة، يساعد الملك ويسن القوانين باسمه أحيانا.

الإدارة المركزية: تتكون من مجلس العشرة الكبار، كاتمي أسرار الملك ودواوين الحكومة.

الإدارة المحلية: تضم حكام الأقاليم (42)، حيث يقسم كل إقليم إلى عدة مراكز وإلى عدة مدن.

القضاء: حيث كانت هناك محكمتان إحداهما في الجنوب والأخرى في الشمال إضافة إلى محاكم الأقاليم[13]

[13] **انظر**: جيمس هنري بريستيد، "**فجر الضمير**"، تر: سليم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م

المحاضرة الخامسة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الشرقية، الجزء الثالث

الفكر السياسي في الصين في العصور القديمة:

لا يختلف الفكر السياسي الصيني عن نظيره في الحضارات الشرقية القديمة الأخرى، حيث أن مصدر السلطة هو السماء، وأن الحكام يستمدون سلطانهم وقوتهم وقدسيتهم من أسلافهم، فالسماء وحدها تهب من تختارهم ملوكا بعينهم لحكم الناس وهي التي تغيرهم متى شاءت وليس للمحكومين أي دور في ذلك. بالإضافة إلى الملك هناك أمراء الإقطاع الذين يحكمون باسمه وتحت إشرافه، كما يفوضون سلطاتهم إلى إقطاعيين تابعين لهم وبهذا يكون تسلسل هرمي من القمة إلى القاعدة والكل يستند إلى ما فوقه وصولا إلى السماء.

يبدأ التاريخ السياسي الفعلي للصين من سنة 1989ق.م, حيث ينظر إلى هذا التاريخ بوصفه تاريخ أسر حاكمة بدءا من الأباطرة الأوائل إلى أسرة "تشي" 1989/1558ق.م وما جاء بعدها من الأسر المستندة إلى فكرة ولاية السماء التي تقوم على أن أسرة شرعية واحدة مسموح لها بتولي الحكم في وقت ما و الإمبراطور هو ابن السماء, وعبر هذا الاعتقاد تعاقبت على حكم الصين أكثر من 20 أسرة إلى غاية 1051 ق.م. حتى وصلت أسرة تشي إلى السلطة والتي استمرت إلى غاية 250 ق.م مبررة إستيلاءها على السلطة من أصحابها الشرعيين بأنه تنفيذ لإرادة السماء, ولقد أقامت هذه الأسرة حكما أقرب إلى الديمقراطية, كما استحدثت عددا من الأنظمة المتميزة في مجالات توزيع الأراضي و الجانب الاجتماعي و الثقافي.

وقد وحد الإمبراطور كين شي هوانغ اللغة المكتوبة، والمقاييس والمكاييل والنقد، وأقام نظام المحافظات والولايات، وقد استخدم الناس هيكل الدولة الإقطاعية الذي أسسه لمدة أكثر من 2000 عام فيما بعد[14]

[14] **انظر:** شفيق جحا واخرون، "**المصور في التاريخ: حضارات العالم في العصور القديمة والوسطى**"، دار العلم للملاين، بيروت، لبنان، ج 9، 1999م

الفكر السياسي عند كونفوشيوس:

كونفوشيوس هو أكبر مفكر أنجبته الحضارة الصينية القديمة، عاش مل بين 551-479 ق.م، في مرحلة اتسمت بالفوضى وشيوع الاضطرابات السياسية والاجتماعية بسبب طغيان وفساد الطبقة الحامة، لذلك حاول "كونفوشيوس" إصلاح تلك الأوضاع عبر فلسفته الأخلاقية المثالية الداعية لإحياء القيم الأخلاقية والآداب العامة في المجتمع الصيني.

أسباب الفوضى والحروب عند كونفوشيوس:

يرى أن سبب الفوضى والحروب القائمة يعود إلى فساد الحكم المرتبط بانهيار نظام الأسرة، وانهيار أخلاق الأفراد واتباع الشهوات، والتخلي عن العادات والتقاليد الفاضلة، فالمشكل الأساسي بالنسبة إليه أخلاقي بالدرجة الأولى.

كيفية الإصلاح عند كونفوشيوس:

يرى أن المجتمع يجب أن يبنى على الأخلاق الفاضلة لذلك دعا إلى إصلاح الفرد لنفسه هذا يؤدي إلى إصلاح الأسرة و بصلاحها يصلح المجتمع و يتشكل نظام سياسي فاضل, كما يرى كذلك أن الأسرة عاجزة عن توفير هذا الصلاح لأن نواتها فاسدة, لذلك دعا أفرادها إلى تطهير أنفسهم من الشهوات و تحريرهم من تبعية الهوى عن طريق الإخلاص في التفكير و اتباع القدوة الحسنة, كما يرى أن الإصلاح لا يجب أن يكون من خلال فرض العقاب الشديد الرادع, بل عبر الاقتناع والاقتداء بالقدوة الحسنة, و هذا يقود في النهاية إلى طاعة الحكام و احترام القوانين.

وظيفة السلطة السياسية عند كونفوشيوس:

يرى أن دور السلطة أو الحاكم هو فرض النظام وتنظيم الأوضاع وتنقية المجتمع من الفساد والفوضى عبر إحياء القيم الأخلاقية والتقيد بالأعراف والعادات الحميدة، نشر التعليم لأنه يساهم في تطوير الإنسان وفي تنمية قيمه الأخلاقية الفاضلة. يرى أن الحكومة تقوم بثلاث وظائف ومهام رئيسية هي: توفير الغداء، إحلال الأمن، بناء مع المحكومين، وهنا يرى "كونفوشيوس " أنه في حالة

وجود ضرورة قصوى للاستغناء عن إحدى هذه المهام فعلى الحاكم أن يستغني عن وظيفتي توفير الأمن وتوفير الغذاء، لأن وظيفة بناء الثقة مع المحكومين لا يمكن الاستغناء عنها لأي سبب لأن عدم وجودها سوف يؤدي لا محالة إلى زوال الدولة.

أما العدالة فهي مرتبطة ببناء الثقة، التي تتحقق من خلال الاستماع إلى الناس لأن إرادة السماء لا تختلف عن إرادة الشعب وعلى الحاكم أن ينال الشعب وحبه حتى ترض عنه السماء وتوطد عرشه.

الحكم الصالح عند كونفوشيوس:

يقوم الحكم الصالح عند كونفوشيوس على مبدأين هما:

الإخلاص: فالحاكم يسعى إلى تحقيق الخير والعدل ويكون مخلصا في ذلك ملتزما بالفضيلة والقيم الأخلاقية السامية، وهذا ما يجعل منه قدوة حسنة للشعب فيقلدونه، لأن نشر الفضيلة لا يتم! فقط من خلال التعليم بل كذلك بالتقليد، لأن معايشة تطبيقها أفضل من التكلم عنها والتبشير بها.

اختيار الصالحين: فيكون الشخص المناسب في المكان المناسب وبذلك تستقيم الدولة[15].

التقسيم الطبقي عند كونفشيوس:

يقر "كونفوشيوس" بضرورة وجود الطبقة النبيلة، بمعنى أنه أقر بالتفاوت الطبقي وعدم المساواة الطبقية، غير أنه غير في مفهومها وفي تركيبها، فالإنسان النبيل عنده لم يعد ذلك اللقب الذي تتوارثه الطبقة الأرستقراطية بل أصبح لقبا للإنسان الذي يتصف بصفات مثلى وفضائل عليا تخول له الحصول عليها.

يؤمن بأن كل إنسان ينتمي إلى طبقة معينة حسب قدراته ومؤهلاته الشخصية ومدى التزامه بالأخلاق الحميدة الفاضلة وليس بموجب الواقع الوراثي، لذلك يرى أن انتشار التعليم سوف يؤدي إلى القضاء على الفوارق الطبيعية ويحقق المساواة بين البشر.

[15] **انظر**: فاروق سعد، " **تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده**"، دار الجيل ودار الافاق الجديدة، ط24، بيروت 1999م

يرى أن العدل بأن لا يكون الناس منزلة واحدة، فكل فرد ينتمي إلى طبقة معينة تناسب قدراته ومؤهلاته وقيمه وأخلاقه، لكن هذه الطبقات تكون مفتوحة وليست مغلقة، فكل فرد بإمكانه الارتقاء إلى الطبقة الأعلى عبر اكتساب قدرات وأخلاق وفضائل تؤهله لها، لأن كل طبقة لها صفاتها وعاداتها وتقاليدها وآدابها العامة.

يرى أيضا، أن التراتب الطبقي الموجود في المجتمع يشبه التراتب الأسري الذي يكون لكل فرد فيه منزلته الخاصة ضمن تسلسل رتب الاحترام والتبجيل من الجد إلى الأب إلى الأخ الأكبر[16] ...الخ.

[16] Pierre Drapeaud ; "**Chine** : **Chronologie simplifiée ; des origines a 1949**", France ; Paris, ED L 'Harmattan, 2017.

المحاضرة السادسة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الشرقية، الجزء الرابع

الفكر السياسي البوذي في العصور القديمة:

تعتبر البوذية الديانة الثالثة في العالم (أكثر 400 مليون منتسب)، وهي قوة سياسية كبيرة من سريلانكا عبر جنوب شرق آسيا إلى تايوان واليابان و الهند و غيرهم، وهناك اختلافات تجعل البوذية متميزة في فكرها السياسي عن المسيحية والإسلام واللتان تطالبان الاتباع بالعيش وفق التعاليم الإيمانية، بما فيها المطالبة بالحكم الموافق لها (تنظيم الحياة الزوجية والعلاقات الاجتماعية والسياسية)، بينما تعتقد البوذية بأن الأفعال متولدة من الحالة الفردية بصفة طبيعية عضوية والسلوك الجيد هو نتيجة الانسجام مع العالم وليس بالضرورة بالخضوع إلى تعاليم مكتوبة.

طبيعة الحاكم: تهتم البوذية بطبيعة السلطة ولا تهتم بالخيارات السياسية لها. فإذا كان المجتمع محكوماً بصفة جيدة، فإن السياسات المنتهجة ستكون تلقائيا جيدة. ويهتم الفكر البوذي في نظرته لطبيعة السلطة إلى عاملين هما:

طبيعة الحاكم

وعلاقته بالسانغا (جماعة النساك أو الرهبان).

ويمكن ملاحظة طبيعة الحكم من خلال التاريخ الطويل المشترك للبوذية مع الحكم الملكي. وقد بدأ سيدهارتا غوتاماهو بوذا (وتعني الساهر اليقظ، أو المستنير ذو البصيرة النفاذة) ، الذي عاش حوالي 563-483 ق م، إيمانه البوذي برفضه للميراث الملكي، و خلفه الملك أشوكا (274-236 ق م) الذي وضع أسس الحكم البوذي، وتذكره الكتابات المقدسة بالطريقة التي أنهى بها حروبه التوسعية بعد اعتناقه البوذية والاحترام الذي كان يبديه لرعايا.

وبانتشار هذه العقيدة في آسيا، تعدّت آثار هذا النموذج إلى مناطق أخرى اعتبرته النموذج المثالي للحكم، "مجتمع يحكمه ملك ورع ورحيم "، وهذا ما يجعل الفكر السياسي البوذي من الناحية النظرية مناصراً للعدالة الاجتماعية واللاعنف، لكن من الناحية العملية، استعملت التعاليم البوذية لتأييد اتجاهات متباينة، فعلى سبيل المثال، لم يستطع الدارسون لعقود تحديد أجندة سياسية واضحة لحزب كامايتو الياباني، الذي أسّس بصورة معلنة باعتباره حزباً بوذياً، يقدّم نفسه ضمن الوسط السياسي. وحتى المبدأ الأساسي المتمثل في احترام كل أنواع الحياة، فقد كان محل تغيير، كما هو الحال في الخطاب المعاصر للبوذية في سريلانكا أو لدى الطوائف البوذية اليابانية في العشرينيات من القرن العشرين، والتي ساندت سياسة عسكرة اليابان وفي اتجاه آخر لا تقبل طوائف بوذية أدنى تلميح للسياسة، كما هو الحال بالنسبة لجمعية الإغاثة، أحد أشهر الطوائف البوذية التايوانية، وباختصار فإنّ معرفة شخص بوذي الديانة لا تساعد كثيرا في معرفة اتجاهاته السياسية[17]

السانغا والوطنية البوذية:

رغم أن غالبية الطوائف البوذية لا تؤيد الاتجاه السريلانكي في القبول بالعنف، فإن شعورا وطنيا لا يزال يتصاعد بين البوذيين في آسيا. ويتأتى هذا من المكون الثاني للفكر السياسي البوذي، العلاقة العميقة بين الحاكم والسانغا فبعد اعتناق الملك أشوكا للبوذية اهتم بالمعابد، ودفع الأموال لإقامتها على أراضيه، في المقابل دعم الرهبان حكمه بين السكان، لم يكن ذلك فقط لمجرد المصلحة المشتركة بل كان أيضا يناسب العقيدة البوذية. فالاعتقاد في الكارما (الحياة الثانية) يولد مجتمعا يعمل فيه الناس على تحسين الكارما بدعم من الرهبان في المقابل يقود السانغا الناس في سعيهم نحو النور، وفي هذه الصورة تكون مسؤولية الملك هي ضمان قيام كل طرف بدوره، عبر جمع الضرائب ودعم المؤسسات الدينية، يساعد الملك الفلاحين على القيام بواجبهم، وبالحفاظ على هذا النظام يضمن الوحدة التي تمنح الناس التوجيه.

المنظمات: تبعاً لهذا النموذج، عرفت المنظمات البوذية والدولة انسجاما كبيرا في آسيا، فالسانغا تعطي الشرعية للدولة في الصلوات والخطب في مقابل دعم وحماية الحكام الذين يتعاملون مع البوذية

[17] **انظر**: محمد عثمان الخشت، " **تطور الأديان: نظرية جديدة في منطق التحولات**"، نيوبوك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة – مصر، 2017.

بمزيج من الترغيب والترهيب، حيث تهدم المعابد المناوئة وتدعم الموالية أو المتهاونة، ويخدم هذا النظام الطرفين فالرهبان يتمتعون بالدعم المالي من الحكومة والحماية ضد المعابد المنافسة، بينما يوفر خطابهم الشرعية لمكانة الحكام في أعلى هرم.

المجتمع: إن اندماج المفكرين البوذيين في الدولة يجد جذوره أيضاً في الانتماء إلى المكان، حيث يعزز من الروح الوطنية البوذية، فقد قدم كل من نشيرين في القرن 13 في اليابان وسوما في سريلانكا طرحا متقاربا مفاده أن الأمة اختيرت لتكون تجسيدا للبوذية الحقة. وهما يعتقدان بأن ذلك سيعالج الضعف الحالي للأمة وحماية لها من الخطر الخارجي.

وتبقى هذه العلاقة المميزة بين البوذيين والدولة قائمة إلى حد الآن. فخلال الحكم التسلطي في تايوان مثلا ، كان الحزب الوطني يسير النشاط السياسي البوذي، بإجبار المعابد بالعمل ضمن سياق المنظمات التي تقيمها الدولة ،وعندما قررت الحكومة إلغاء القانون العرفي (حالة الطوارئ) وفتح المجال أمام حرية المعتقد قامت الجمعيات البوذية الرسمية بمعارضة الفكرة ، مثل قوة الحركات التحررية الكاثوليكية في بولونيا وأمريكا اللاتينية أو المعارضة الإسلامية للحكم العلماني في الدول الإسلامية، مما يظهر ضعف الاحتجاج البوذي ، كما يبين فشل احتجاج الرهبان البوذيين البورميين ضد الممارسات التسلطية للحكومة. ومع ذلك تبقى البوذية قوة مهمة لشرعية الحكومة في تايلاندا وكمبوديا.

تحدّيات الفكر السياسي البوذي:

تشكل الديمقراطية الحديثة تحدّياً بالنسبة للفكر السياسي البوذي، لأنّ اعتقادات المحافظة على الهرمية الصارمة للمجتمع، والطبقية المشرعنة بالعقيدة، والدعم المبدئي للدولة، يضيق المجال أمام الناخبين الذين يفترض حسب المبادئ أن يختاروا بين سياسات مختلفة للأحزاب المتنافسة، فقد اختفت الأحزاب البوذية في كل من تايلاندا وسريلانكا، كما تخلى حزب كومايتو الياباني عن إرثه الديني سنة 1970 بعد ضغوط كبيرة من الرأي العام. وهو ما أدى إلى ظهور البوذية المشاركة، وهو

تحدّي التكيف مع الحياة الديمقراطية التي تنادي بالخدمة العامة العادلة، بدلاً من الطاعة في كل آسيا. وإذا استمرت في النموّ في هذا الاتجاه، يمكنها أن تقدّم أفقاً جديداً للبوذية[18]

الفكر السياسي في الحضارة الهندية القديمة:

ساهم الموقع الجغرافي للهند، كونها محاطة بحواجز طبيعية، في عزلتها عن العالم على مدى قرون، إلى غاية تعرضها للغزو من الآريين المنحدرين من أواسط آسيا، بنحو ألفي سنة قبل الميلاد، وقد كان لهذه القبائل أثر كبير ظل واضحا في تاريخ الهند، فقد استطاعت أن تؤثر في تقاليدها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد اجتاحت الهند إلى وقت أطول من معظم بلدان العالم لتعتاد مفهوم الدولة، ويبرز في التاريخ القديم للهند الإمبراطور البوذي أشوكا Asoka 21 ق.م- 00 ق.م، إن الذي كون إمبراطورية واسعة لدرجة أن عاصمتها لوحدها كانت تضم من السكان ما يوازي كل سكان الإمبراطورية الرومانية في أقصى اتساعها وتم نقش أوامر الإمبراطور، الملتزمة بالبوذية- على أعمدة القصور، والتي كانت تستحث الرعية على الرفق بالحيوان، والامتناع عن العنف، وتوفير المأوى لعابري السبيل[19]

مميزات الفكر السياسي الهندي :

- الإله هو المركز والمتحكم في الكون وما على الانسان سوى التسليم والطاعة المطلقة لإرادته والقيام بوظائف تكون مرتبطة بالانتماء الطبقي، فلكل طبقة اجتماعية وظائف تقوم بها، ولا يمكنها تجاوزها.

- مصدر السلطة هو الإله وهو الذي يعين الملك على رأس الدولة، فهو متميز عن البشر بعناصره الإلهية الخالدة.

---

[18] **انظر**: عصمت عبد المجيد بكر، **"اصالة الفقه الإسلامي: دراسة في العلاقة بين الفقه الإسلامي والقوانين القديمة واصالة المبادئ"**، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت -لبنان، 2009.

[19] **انظر**: ادوارد لوس، **" على الرغم من الالهة: النهوض الغريب للهند الحديثة "**، ترجمة: معين الامام، مكتبة العبيكان، ط 1، الرياض – السعودية، 2010.

- عرفت الهند نظام الدول–المدن وكان للملك سلطة مطلقة في الحكم ، لكنه كان يعتمد على مجلسا للشورى مهمته تشريع القوانين، وتنظيم الشؤون المالية والعلاقات الخارجية، بالإضافة كذلك إلى جهاز إداري عالي التنظيم والتقسيم، وظيفة السلطة السياسية في الهند القديمة هي تنظيم المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار والقضاء على الفوضى والصراع، وتسهيل انعتاق الأفراد وتخليصهم من نزعات الشر والأنانية، وهذا ما يقودهم إلى إقامة العدل فيما بينهم عبر تحقيق أربعة أهداف أساسية هي

الدارما : **Dharma** تعني العيش الفاضل الورع (الفضيلة).

الآرثا : **Artha** تعني الوفرة المادية التي لا تتعارض مع الورع ومع احتياجات الآخرين.

الكاما :**Kama** تعني الحواس واللذات والشهوات بما لا يتعارض مع الفضيلة.

الموكشا :**Moksha** تعني تحرير النفس للوصول إلى السعادة الكاملة عبر إحداث التوازن في تحقيق الأهداف السابقة.

- يقسم المجتمع الهندي إلي طبقات لكل طبقة وظيفة محددة كنوع من التخصص الوظيفي الذي يصب في مصلحة الفرد ويسهل عليه تحقيق ذاته للوصول إلى الكمال البشري وهي:

طبقة البراهما: هم صفوة المجتمع يستأثرون بالامتيازات فكل ما في العالم ملك للبراهمي.

طبقة الكاشتريا: هم حماة المجتمع من القضاة والعسكريين يتصفون بالشجاعة والقيادة.

طبقة الويشايا أو الفيشايا: هم التجار والمزارعون وظيفتهم إنتاج السلع.

طبقة الشودرا: هم عامة الشعب وهم العبيد يقومون بأعمال الصيد والأعمال الشاقة[20]

[20] **انظر**: مانع بن حماد الجهنمي، "**الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة** "، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 4، الرياض – السعودية، 2003

المحاضرة السابعة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الشرقية، الجزء الخامس

الفكر السياسي في إيران في العصور القديمة:

تعتبر الإمبراطورية التي تعرف بدولة الفرس أو الدولة الكسروي (نسبة الى كسرى)، من أعظم وأكبر الدول التي سادت المنطقة قبل العصر الإسلامي، كما يعد الفرس أمة متجذرة في التاريخ، بما لهم من ارث في الحضارة الإنسانية، وما تركوا من مآثر وإسهامات في تطور الأفكار والمعارف والمنجزات المادية، ولقد اشتهروا بالخبرات العسكرية، التي وظفوها في حروبهم مع جيرانهم.

وقد تم تنظيم المجتمع الفارسي ليكون مجتمع حرب، كما اعتمد الفرس نظاما أسريا وإقليميا يرتكز على أربع وحدات وهي: البيت، القرية، القبيلة، الإقليم .

فيما خضع تركيب المجتمع الفارسي إلى النظم الإقطاعية والطبقية لكي يأتي متوافقا مع النظم الحربية للدولة، وجرى تقسيم الهيكل الاجتماعي في أربع طبقات هي: أهل الدين المقاتلة الكتاب المهنة الفالحون والصناع[21].

عرفت فارس القديمة عددا من الملوك الذين علموا فائدة توارث الخبرات السياسية، وأتقنوا اتباعها وتطويرها عبر تعاقب فترات حكمهم، حيث أن الملك الفارسي أردشير مثال، حين كتب وصيته المعروفة بعهد أردشير، ضمنها جملة من النصائح السياسية ليستفيد منها ابنه ومن يليه من الملوك، ومن ذلك تبيان أهمية الدين في بناء الدولة، والحفاظ عليها منها:

"الدين والملك توأمان، والدين أس والملك حارس، ولا بد للملك من أسه، ولابد للأس من حارسه، فما لا أس له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع[22] "

---

[21] **انظر**: نايف محمد شبيب، "**المعتقدات الدينية وأثرها في المجتمع في بلاد إيران قبل الاسلام**"، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2014م، **وأيضا**: محمد صبحي الحجار،" **الجيش وفنون القتال عند الفرس**"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع 76، لبنان، افريل 2011م.

واعتمد الملك أنوشروان مذهبا في تحقيق العدالة أساسه، أن العدل أساس الملك. واشتهر قوله:

"العدل سور لا يغرقه ماء، ولا تحرقه نار، ولا يهدمه منجنيق[23]"

علم قدماء الفرس من الحكام وكذا أعوان الدولة آنذاك أسس قوة الحكم واستمراره، وعلاقة ذلك بتوفر المال والأعوان وشمولية العدل، وقد وجد مكتوبا على سرير كسرى عند الفتح الإسلامي لفارس: **الدين لا يتم إلا بالملك والملك لا يتم إلا بالرجال والرجال لا يتمون إلا بالمال والمال لا يجئ إلا بعمارة الأرض، والعمارة لا تتم إلا بالعدل**[24].

الخصائص المشتركة للمجتمعات الشرقية القديمة:

- هيمنة العقائد الدينية بروحها ومنطقها على العقل الشرقي القديم والإسلام الوسيط حتى اتخذ تاريخ هذا العقل ومجتمعاته صورة تاريخ الأديان وانعكس ذلك على نتائج تاريخ الفكر الشرقي فجاءت مستندة لأفكار دينية متوارية خلف عقائدها ومتماهية فيها حتى تعذر الفصل بين الديني والدنيوي فيها والسياسي وغير السياسي تعذرا نظريا وعمليا. هنا يقول جوزيف هورس في "إن معرفة ما ضي الشرق ومعنى تحركه التاريخي وحتى إنشائه بقي مشربا بروح الدين."

- تتميز السلطة السياسية في كونها مطلقة، مركزية فردية مقدسة، حيث يجمع الحاكم بين السلطة السياسية والدينية، فهو حاكم إما إله أو ابن إله أو كاهن، بالإضافة إلى كونه ملك يملك الأرض ومن عليها ويمنح حق الانتفاع بها للأفراد والقبائل.

- يتميز الفكر السياسي الشرقي في القديم بالدمج بين الدين السحر، الأسطورة والعلم، عدم استقلالية الفكر السياسي عن الإنتاجات الفكرية الأخرى، حيث جاء مندمجا مع الإسهامات الأدبية والفنية من شعر وقصص وروايات وأساطير ملحمية. غياب المنهجية التحليلية المنظمة لجل الأفكار

---

[22] **انظر**: محمد نصر مهنا، "**تجديد الخطاب الديني وإشكالية الخلافة بين السنة والشيعة** "، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة ،2007م

[23] **انظر**: الراغب الاصفهاني، "**محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**"، تحقيق: عمر الطباع، شركة دار الارقم، بيروت، ج 1، 1990م

[24] **انظر**: أبو الفرج ابن الجوزي " **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** "، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 2، 1992م.

السياسية، وهذا راجع إلى عدم نضج الأسلوب العلمي في تلك الفترة بالإضافة إلى إن الطبيعة الفنية والأدبية للكتابات لم تتطلب ذلك.

- قطيعة الفكر السياسي الشرقي القديم معرفيا مع كل ما تلاه من الأفكار والنظم السياسية في النطاق الحضاري الشرقي الإسلامي

- غياب الأعمال الفكرية السياسية المستقلة حيث يغلب عليها الطابع الفني أو الأخلاقي التربوي.

- غياب منهجية البحث الأكاديمي وروح التحليل العلمي عن نتائجها الفكرية السياسية جزاء عدم نضج تلك المنهجية في تلك الحقبة.

- سيطرة المركز السياسي السلطوي في المجتمعات القديمة بخصائص الفردية, المركزية والمطلقة الاستبدادية على مفردات الحياة الاجتماعية والفكرية و تحكمه بمفاتيحها المقدسة ليصبح هذا المركز مصدر كل تأمل فكري في تلك المجتمعات بما في ذلك تأملاتها الفكرية السياسية ولتتضاءل بالمقابل احتمالات إنتاج أعمال فكرية خارجة عن سيطرة هذا المركز أو متعارضة مع توجهاته أو مخالفة لإرادته وبخاصة الأعمال السياسية إلا ما كان منها متخفيا وراء صور تعبيرية و أدوات تفكيرية تخفي مضامينها المعارضة للمركز السياسي السلطوي و تحمي واضعيها من سطوته و بطشه و من ثم فقد غابت أسماء المفكرين السياسيين في هذه الحضارات إلا في استثناءات محدودة جدا.

المحاضرة الثامنة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الغربية الجزء الاول

الفكر السياسي الاغريقي في العصور القديمة :

ينسب تاريخ الفكر السياسي الغربي الى بناء أسس الفلسفة والديمقراطية في الحضارة الاغريقية، فيما بين القرنين السابع والخامس قبل الميلاد، خاصة في الدولة المدينة الأثينية في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث لا يزال تأثيرها إلى اليوم. ورغم أن فرضية السبق الفلسفي الديمقراطي اليوناني تلقى اليوم العديد من الانتقادات، بالإشارة إلى وجود حضارات إنسانية عديدة أخرى، ساهمت في الفكر السياسي، لكن تأثير هذا الفكر كبير جدا في الفكر الغربي، اذ يمكن القول بأنه مؤسس الفكر الغربي.

ويرتكز النموذج الكلاسيكي الاغريقي على تصور قوي للمصلحة العامة واختلافا مع السفسطائيين الذين يعتقدون بأن السياسة واللغة ينتجان فقط من الاتفاق يعتقد معظم المفكرين الكلاسيك بأن الحياة مصلحة سياسية تهدف إلى تحقيق الخير (المصلحة) للمجتمع، والخير بالنسبة للفرد لا يتناقض مع المجتمع، بل منسجم معها. وذلك لأن الحياة السياسية تعتبر الشرط الطبيعي للإنسان الذي يعتبره أرسطو حيوانا سياسيا بالطبيعة، حيث لا يعيش خارج المجتمعات السياسية سوى الحيوانات والآلهة.

اهتم الإغريق بالتفكير في المسألة السياسية نتيجة عاملين هما:

- تنوّع نظم الحكم في الدويلات الإغريقية، وميولها نحو القيادة العسكرية كما في إسبرطا ، أو الصفة التجارية ودور التجار كما في أثينا ، لمواكبة العلاقات الخارجية التجارية مع المجتمعات الأخرى.
- وجود الصراعات الداخلية، وبروز الظاهرة الديمقراطية وتجدّد المقتضيات العملية للحكم والعلاقات الدولية.

كان الفكر السياسي الشرقي القديم يتحرك في سياق إلاهي إمبراطوري إقليمي ، و تحرك الفكر السياسي اليوناني في سياق فكر دولة المدينة و منطقتها و نظامها السياسي و نطاقها الجغرافي فقد كانت دولة المدينة الإطار الاجتماعي, السياسي, الجغرافي للفكر السياسي اليوناني و كان الإغريق يؤمنون بأن انتمائهم لهذه الحضارة الإغريقية ما يميزهم عن المتوحشين, الهمج مما لا يعرفون الاستقرار أو دولة المدينة, وتتكون دولة المدينة وهي الوحدة المركزية لدى الإغريق و اللاعب الأساسي في بيئتهم و عصرهم في مدينة واحدة أو عدة, رقعة جغرافية محددة يحيط بها إقليمها الريفي الزراعي و تخضع لنظام سياسي موحد و مستقل لها تشريعاتها القانونية الخاصة بها و آلهتها التي كانت نشأتها و حاميتها حيث كانت الإلهة أثينا هي إلاهة دولة المدينة أثينا التي منحتها اسمها و حميتها و هي من الآلهة النساء عند اليونانيين القدماء و إلاهة الحكمة البتول حامية الأبطال و الحواضر و الإلاهة الجميلة التي تواجه فوضى إلاه الحرب الغاشم آرس [25]

نظام الدولة المدينة: المدينة مفهوم جغرافي وظاهرة تاريخية محدودة، ومع ذلك فإنّ التساؤلات التي تطرحها والمفاهيم التي تؤسس لها أوصلتها إلى العالمية وجعلتها خالدة عبر الأزمان. فقد شكلت القضايا الأساسية في الفكر السياسي اليوناني الإطار العام للفكر السياسي الغربي، فقد سعت المدن اليونانية الى العزلة، بالسعي إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية، وبهذا نتج التعاون والتنسيق بين المدن .

تعتبر أثينا أبرز نموذج الدولة المدينة، فهي إشعاع الحضارة اليونانية وقد مثلت هذه المدينة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد، أول نموذج ديمقراطي، طبق على يد بيريكليس الذي لم يكن منظرا بل ممارسا للسياسة، وبالتالي لم يخلف أي أثر مكتوب، ومع ذلك تمكن المؤرخون ومنهم توسيديد من إعادة تشكيل ملامح الديمقراطية كما كان يراها بيريكليس، وهي تقوم على ثلاثة مبادئ:

- المساواة أمام القانون (إيزونوميا).

[25] Marcel Prelot et Georges Lexuyer , "**Histoires des idées politique**",ED : Dalloz,Paris, 1975.

- المشاركة المتساوية للكل في القضايا العامة.
- حرية الرأي.

وبهذا الشكل فرضت الديمقراطية نوعا من العدالة الاجتماعية، وسط المواطنين، كما لعبت النزعة العقلانية لفلاسفة الحضارة الاغريقية دوراً فاعلاً في مراقبة واستخلاص الفكر الإنساني المثالي، النابع من الأساطير والأفكار الطوباوية.[26]

اراء بعض فلاسفة اليونان السياسية والاجتماعية:

ذهب **أفلاطو**ن وهو أستاذ **أرسطو**، إلى ان العيش في "الجمهورية" هو نتيجة طبيعية للطبيعة البشرية، حيث يتكامل مع الآخرين في تحقيق ذاته وحاجياته. وتنشأ المجتمعات من تقسيم العمل، حيث يقوم كل شخص بعمل واحد وفقا لاستعداداته الطبيعية، ويعتمد على الآخرين في تلبية حاجياته والسياسة هي الأرقى والأهم في المجتمع. ومهمتها توجيه كل الفنون الأخرى وحياة المجتمع ككل. ولهذا السبب نادى بأنه يجب أن يكون الحكام فلاسفة أو أن يكون الفلاسفة حكاما. والمجتمع العادل هو الذي يقوم فيه كل قطاع اجتماعي بمهمته الخاصة بتجانس مع الباقي. وكما أن النفس يجب أن تحكم بالعقل، فإن السياسة يجب أن تحكم بالفلاسفة، فقط الذين يدركون المصلحة العامة، ويستطيعون بالتالي توجيه كل المجتمع لتحقيقها. ولأن الفلاسفة لا يرومون تحقيق المنافع الذاتية والشرف الشخصي، ولكن يرمون فقط إلى مصلحة المجتمع.

برز بحث أفلاطون عن المدينة المثالية في كتاباته خاصة "الجمهورية، "بالإضافة إلى "السياسة" و"القوانين" وهي دعوة لمواطنيه إلى الوقوف ضد الطبقة الأرستقراطية الحاكمة تحت شعار الفضيلة هي المعرفة العلم. كما تقدم خطابا ناقدا لخصومه السفسطائيين الذين يرددون عن جهل أن العدالة حق شرعي للقوي وأن القوانين يضعها القوي ليقهر بها خصومه وأعداءه. وقد نجح كل من أفلاطون وأستاذه **سقراط** في إيقاظ ضمير الأثينيين للبحث عن وأسس وقيم جديدة تنظم العلاقات في المجتمع الأثيني. وهو ما كلف سقراط حياته بتهمة إنكار الآلهة وإفساد الشباب.

[26] **انظر**: اباظة إبراهيم الدسوقي وعبد العزيز الغنام، **"تاريخ الفكر السياسي"**، دار النجاح، بيروت، 1973م.

وقد درس أفلاطون أنظمة الحكم الموجودة حينها، لكنه لم يرض بأي منها، فالديمقراطية هي السفسطائيين الذين عوض أن ينيروا الشعب اكتفوا بتبرير سلوكاته. والملكية تقود إلى الطغيان، والأرستقراطية تقود إلى الفساد[27].

تعد أعمال **أرسطو** وهو تلميذ افلاطون بداية مرحلة أساسية في الفكر السياسي، بالانتقال من التخمين حول السلطة إلى تحليل السلطة، فقد كان تلميذ أفلاطون لكنه عارضه في توجهه المثالي، باعتماد المنهج الواقعي المقارن ، حين عمد إلى دراسة كل الأنظمة التي أمكنه الحصول على معلومات عنها، قبل الحكم على أفضلها، لأن كل الدساتير تعمل في شكلها الأصلي على تحقيق المصلحة العامة (المثالية)، لكن تطبيقاتها تحدث نماذج مشتقة فاسدة (الواقعية)، حين تخدم مصلحة الحاكم فقط، فالملكية تتحول إلى طغيان والأرستقراطية إلى الأوليجارشية (البحث عن الثروة)، والديمقراطية (حكم الأغلبية بهدف المصلحة العامة إلى الديماغوجية، أي إهمال المصلحة العامة لفائدة الفقراء).

ويجمع الكثير من الباحثين في السياسة المقارنة على أن الحقل يعود في أسسه إلى أرسطو، فهو أول من استخدم المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية ومؤسس القانون الدستوري المقارن، فلا تزال السياسة المقارنة تركز على تصنيف الحكومات كما فعل أرسطو، ولا تزال تهتم بقضية من يحكم ولمصلحة من؟ وتعتبرها جوهر العملية السياسية ومعيار التفرقة بين الحكومات.

بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ اليوناني **هيرودوت** من معلومات وملاحظات، وما طوره أفلاطون من أفكار اشتملت على مفاهيم الملكية الأرستقراطية، والتيموقراطية (حكم الأغنياء)، والديمقراطية والطغيان، وقد دمج أرسطو بين المنهج التجريبي الأفلاطوني وبين دراسة حالات متعددة، فقد جمع له مساعدوه 158 دستورا للدول (المدن) التي كانت معروفة حينها، بغرض معرفة أي الدساتير هي الأقدر على تحقيق الاستقرار وقد كانت حصيلة عمله كتاب "السياسة" الذي ترك أثرا في علم السياسة والفكر السياسي حتى اليوم[28].

---

[27] **انظر**: مصطفى النشار، " **تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون**"، دار الشقري للنشر، (د م ن)، 2018م.

[28] **انظر**: مصطفى النشار، " **الحرية والديمقراطية والمواطنة، قراءة في فلسفة ارسطو السياسية** "، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2009م.

مميزات الفكر السياسي الاغريقي في إطار نظام دولة المدينة:

- وحدة البنية الحضارية الإغريقية وغياب البنية السياسية النظمية فانتماء دول المدن الإغريقية لمرجعية حضارية موحدة لم تنعكس نظميا في وحدة سياسية تجمع بينها وتوحدها فبقي نظام دولة المدينة الشكل التنظيمي السياسي السائد فيها والذي لم ينجح حتى التهديد الخارجي (فرس) في الإطاحة بها.

- تعدد النظم السياسية وتنوعها في دول المدن الإغريقية.

- شيوع الملاحظة وتأمل المنهج العلمي المقارن في دراسة الظاهرة السياسية في دولة المدينة الإغريقية وخارجها مما كان أساس لنوعين من نتاجات الفكر السياسي اليوناني يتصل أولهما بالتساؤل حول أصل الظاهرة السياسية و نشأتها و عوامل تعدد النظم السياسية و تنوعها و تقويم خصائصها و تحديد أهدافها و يتصل ثانيها باعتماد منهجية التحليل المقارن التي استخدمها مفكرون منفصلون عن الممارسات السياسية العملية المباشرة غير مشاركين في أنشطتها للبحث في الظاهرة السياسية و دراستها و مقارنتها فكتبت نتاجاتهم الفكرية و السياسية فاكتسبت هذه الأخيرة خصائص المنهجية المقارنة فأعنتها و أغنت بها

- حضور منهجية وأساليب البحث الأكاديمي العلمي المقارن في الأعمال الفكرية السياسية الإغريقية مما يعد نتاج إبداعيا لهذه الحضارة اغتنت منه الحضارات الأخرى وساهمت في تطويره وإثرائه في سياق التفاعل المعرفي المتبادل ، و استقلالية الأعمال الفكرية السياسية عن غيرها من الانتاجات الفكرية.

- غياب تأثير المرجعيات العقائدية الدينية القديمة في الفكر السياسي الإغريقي مما أسس قاعد ذلك الفكر على أرضية البحث الاجتماعي الموضوعي وجعل فضاء الفكر السياسي أكثر تحررا من العقائد الدينية الغيبية وأكثر قدرة على تجسيد العناصر الإنسانية والتاريخية.

- تأسيس الفكر السياسي الإغريقي الأثيني لما تلاه من أفكار وممارسات سياسية.

- تحرر غالبية منتجي الفكر السياسي الإغريقي ونتاجاته من هيمنة المراكز السياسية السلطوية في مجتمعاتهم ودول مدنهم مما جعلهم بعيدين عن تأثيراتها قادرين على إنتاج أفكار وتأملات سياسية أقرب إلى الموضوعية والتي لا تعبر عن إرادة المراكز السلطوية ولا تتحدث باسمها ولا تدافع عنها.

وقد ترتب عن ذلك نتيجتان هما:

- وجود أعمال فكرية سياسية يونانية تعارض توجهات المراكز السلطوية وتختلف معها في رؤيتها السياسية ومواقفها بشكل علني ومباشر.

- ظهور أسماء مفكرين أنتجوا فكرا سياسيا عميقا في الحضارة الإغريقية (السفسطائيين، سقراط، أفلاطون، أرسطو).

المحاضرة التاسعة بعنوان: الفكر السياسي في الحضارات القديمة

الحضارات الغربية، الجزء الثاني

الفكر السياسي الروماني في العصور القديمة:

تختلف المساهمة الرومانية في تشكيل الفكر السياسي عن مساهمات فكرية اخرى كالفكر اليوناني، ففي الوقت الذي كان يفكر فيه اليونان بمقاربة فلسفية وأخلاقية فكر الرومان بطريقة قانونية. فقد كانوا مهتمين بالحركة (الفعل)، دون التعمق في التفكير النظري. فالقانون بالنسبة إليهم هو ترشيد الفعل، ويمتد إلى كل ميادين الحياة، ومنها السياسة وعوضا عن اللوغوس اليوناني (logos) وهو القدرة على الكلام بطريقة واعية ومنطقية، اعتمد الرومان الجوس (jus) القائم على الدقة والمنهج، والذي يمثله قانون الإمبراطور دوميتيان سنة 18م. أي لا وجود لنظريات، بل ظهور متزايد لمبادئ التنظيم، لأجل ذلك يمكن القول ان الفكر السياسي الروماني نظامي بحيث:

- يدعو لمبدأ سيادة الشعب، ويعتبره صاحب السلطة في الدولة.
- يؤكد على قوة القانون وسيادته.
- هو فكر إصلاحي، بحيث يقدم إصلاحات وحلول لمشكلات النظام
- يسعى لإيجاد نظم جديدة تتناسب واحتياجات الإمبراطورية الرومانية.

الاتجاه الديني للفكر السياسي عند الرومان:

الفكر السياسي الروماني هو نتاج تفاعل المؤسسات والقوى السياسية والدينية وتوازناتها أو امتزاج الفلسفة السياسية والعقائدية الدينية، وما زال الى يومنا هذا مكون أساسي لمكونات النظرية والفكر السياسي الإنساني، ولقد تعايش هذين الاتجاهين بصورة متوازنة ومتوازية على امتداد التاريخ الروماني وعصوره المختلفة وأنظمته المتباينة والمتعددة، مما جعل أفكار شيشرون (مفكر و كاتب روماني 106-43 ق م) تبدو ذات صبغة مشابهة نسبيا لأفكار المدرسة القانونية . بينما تبدو

أفكار سينيكا (فيلسوف روماني 4ق.م -65 م) أقرب للفكر المسيحي، وأكثر اصطباغا بالصبغة الدينية[29].

يقول الكاتب وعالم السياسة الامريكي جورج سباين، بأنه لا يوجد سبب يجعل العصر المسيحي بداية لمرحلة جديدة، فالاعتراف بالمسيحية دينا رسميا للإمبراطورية الرومانية لم يكن إلا نتاج لعمليات التغير الاجتماعي والفكري التي تفاعلتا في البيئة الرومانية لسنوات طويلة، لكنها أثرت بدرجة تكاد تكون متقاربة في مفكرين لم يعتنقا الدين المسيحي الجديد.[30]

أبرز مفكري الإمبراطورية الرومانية:

- **بوليبيوس (201–120 ق م)** : هو من اكبر المؤرخين اليونانيين ، اشتهر بسبب كتابه "صعود الامبراطورية الرومانية" والذي يغطي فترة من فترات التاريخ الروماني ، يصف فيه الهيمنة الرومانية على العالم المتوسطي القديم ، وهو شاهد عيان على نهب قرطاج وكورنث في 146 ق.م، وضم روما لبر اليونان الرئيسي بعد الحرب الآخية، و لعل أول تشكل لمبادئ تنظيم السلطة نجده عنده في تفكيره و كتاباته ، خاصة و انه عاصر أول توسع جغرافي استعماري روماني، في غزو البحر الأبيض المتوسط. حيث أعطى وصفا لدستور هذا الوضع، وأساسه البحث عن الحكم المختلط الذي يضمن التوازن بين العنصر الملكي (القناصلة قادة العمليات العسكرية)، والعنصر الأرستقراطي (مجلس الشيوخ الذي يمثل روما ومواطنيها)، والعنصر الديمقراطي(مجلس الشعب الذي يقوم عليه توسع العالم الروماني)، وهكذا ظهرت ونمت فكرة توازن السلطات، في الفكر السياسي.[31]

- **شيشرون (106–43 ق م)** : اعتمد شيشرون نفس المبادئ المعتمدة عند بوليبيوس، وأضاف هدفاً للتنظيم السياسي وهو الحفاظ على الوضع الحالي ، ووضع أسس نظرية الوسط المعتدل، رافضاً بذلك التطرّفات الحاصلة، حيث تكون القيادة والشؤون العامة مبنية على السلطة auctoritas الأخلاقية وقيم الحاكم، وقد وجه انتقاداته للطبقة الحاكمة المستغرقة في التجارة،

---

[29] **انظر**: حورية توفيق مجاهد، **"الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده"**، المكتبة الانجلو مصرية، ط 02، القاهرة – مصر، 2012م.

[30] **انظر**: جورج سباين، **"تطور الفكر السياسي "**، ترجمة: حسن جلال لعروسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج2، 2010م.

[31] **انظر**: حورية توفيق مجاهد، المرجع السابق، **وأيضا**: بطرس غالي، **"مدخل إلى علم السياسة"**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، 1986م

حيث ستفضل مصلحتها الشخصية على المصلحة العامة، معتبرا أن تهديد الاستقرار يكمن في الفساد الأخلاقي، خاصة بسبب الطموح الشخصي، و قد كان شيشرون مؤمناً بالرواقية ، من خلال إيمانه بالقانون الطبيعي ، فهو قانون طبيعي واحد ينطبق على جميع الناس والدول دون استثناء، بما فيها العلاقات بين الحاكم والمحكوم. كما نادى بالمواطنة في المجتمع الإنساني. وقد كان يعتبر الدولة شركة مساهمة يحق للمواطن العضوية فيها وأنّ **"الموظف ليس قانوناً، وأنّ القانون ليس إلا موظفاً صامتاً "** [32]

- **سينيكا (4ق.م – 65 م)** : و هو المفكر المتشائم الذي يفضل الطاغية على حكم الشعب. وقد تأثر رجال الكنيسة بآرائه، فهم يعتقدون بأن عصر البراءة هو عصر آدم وحوّاء قبل الإثم والسقوط إلى الأرض، وبذلك انتهى عصر السعادة والخير وبدأ عصر التعاسة والشقاء[33].

- **القديس أوغسطين (354– 430 م)** : نظريّة المصدر الإلهي للسلطة في "مدينة الله" سنة حيث ميز بين مدينتين إحداهما سماوية والأخرى أرضية وهما تقومان على أسس مختلفة لكنهما متعايشتان. لكن لم تتعرّض هذه الفكرة إلى مناقشة حدود التماس بين الكنيسة والدولة، وهي المسألة التي ستؤرّق الفكر السياسي المسيحي إلى فترات طويلة لاحقة. وقد سمح هذا التمييز بالتأكيد على أنه إذا كان مصدر السلطة الله، فإن تجسيد سلطة الله في الأرض تبقى مسألة إنسانية، وهو أنّ مملكة الله كاملة، بينما تعود أخطاء السلطة إلى الضعف البشري. ومهمّة الكنيسة هي نقل القيم الروحية المقدسة إلى المدينة الأرضية، دون أن ذلك التسيير المباشر للسلطة الزمنية[34].

وبهذا يمكن القول بان هناك شكلين للفكر المسيحي، فقد بدأت المسيحية غير مسيسة وانتهت مسيسة، تنازع السلطة السياسية في نفوذها.

المرحلة الأولى المسيحية غير المسيسة: كانت الديانة المسيحية في أصلها غير مسيسة وثورية في آن واحد بحيث تنص الأناجيل على اعادة ما لقيصر لقيصر وما لله لله، فالمسيحية ثورية لم تقدم في

---

[32] **انظر**: نظام بركات واخرون، مرجع سابق، **وأيضا**: مارسيل بريلو، " **علم السياسة**"، تر: محمد برجاوي، عويدات للنشر والطباعة، بيروت،2017م

[33] **انظر**: مرفت عبد الناصر، "**موسوعة تاريخ الأفكار**"، الهيئة العامة للكتاب، ط 01، القاهرة، ج 01، 2017م

[34] **انظر**: اوغسطين، "**مدينة الله**"، ترجمة: الخور أسقف يوحنا الحلو، دار المشرق، ط02، بيروت، ج 1، 2006م.

البداية نظرية سياسية، وهذا ما جعلها ديانة ثورية، لأن كل النظريات والمذاهب في ذلك الوقت كانت تعمل على المحافظة على النظام القائم (انظر شيشرون مثلاً). في حين أن المسيحية تعتد فقط بمملكة الرب ومعها مساواة كل البشر، وارتفعت بناء على ذلك مطالب المساواة وحتى الفوضوية، وحاربتها الامبراطورية الرومانية بسبب ذلك.

المرحلة الثانية المسيحية المسيسة: وهي مرحلة تبدأ بمحاولة تقرب المسيحية من السياسية والإمبراطورية الرومانية والتكيف معها بداية من مقولات القديس بيرن، فمع مجيء القديس بيرن مؤسس البابوية تغيّرت الأمور، فقد دعا إلى الطاعة واحترام النظام الاجتماعي القائم. داعياً ايضا إلى طاعة الحاكم بغض النظر عن أسلوبه في الحكم، فسمح بذلك الامبراطور قسطنطين الأوّل بممارسة المسيحية التي أصبحت واحدة من الأديان الرسمية للإمبراطورية، وباتت صفقة تخدم الطرفين.

مراحل تطور الفكر السياسي الروماني: مر الحكم الروماني بعدد من المراحل كانت على النحو التالي:

العصر الملكي 789 ق.م –509 ق.م:

كان المجتمع الروماني في العصر الملكي مجتمعا محدود العدد، مغلقا في علاقاته الخارجية و بدائيا في نشاطه الاقتصادي، و كانت روما في ذلك العصر دولة مدينة تتألف مؤسسات الحكم فيها من الملك الذي يملك سلطة مطلقة سواء في السلم أو الحرب، سلطة الامبريوم imperium،حيث كان القائد العسكري و القاضي الأعلى و رئيس الكهنة و لكن منصبه لم يكن وراثيا و إنما كان عن طريق الاختيار ، أما مجلس الشيوخ ، سناتوس senatus ، فكان يضم رؤساء الأسر الكبيرة المتنفذة، وهو مجلس استشاري وسلطته معنوية وله الدور الأول في اختيار الملك . وكان إعلان الحرب والمصادقة على اختيار الملك يتطلب موافقة الشعب الذي يجتمع لهذا الغرض، في جماعات تدعى مجلس الجماعات curiae ، وكان يتألف من المزارعين والرعاة والحرفيين[35].

[35] **انظر**: محمد الزين، **الموسوعة العربية، مصطلح: الرومان**، هيئة الموسوعة العربية، رئاسة الجمهورية، دمشق–سوريا، المجلد العاشر،2002م

العصر الجمهوري 509 ق.م –27 ق.م:

انتهى الحكم الملكي بثورة قام بها الأشراف، أدت إلى اعلان الجمهورية و طرد آخر الملوك في 509ق.م، ليصبح مجلس الشيوخ بمثابة الجهاز الرئيسي للجمهورية الرومانية، و لقد بدأ العصر الجمهوري بسيطرة الأشراف الأرستقراطيين على مقاليد السلطة، و الاستئثار بجميع الامتيازات السياسية الرومانية و القانونية و الدينية التي كان الملوك يتمتعون بها، وقد حدث تطور مهم في شكل هذا النظام، حيث تم الاتفاق عام 451 ق.م على تدوين القوانين الرومانية، فيما أصبح يعرف بقوانين الألواح الاثني عشر، و هي اقدم مدونة للحقوق الرومانية، كما حصل العامة على حق الزواج من الأشراف، و نالوا في عام 367 ق.م، حق تقلد القنصلية وأن يكون أحد القنصليين من العوام وأخيرا صارت قرارات مجالس العامة بأكمله، بموجب قانون هورتنسيوس عام 287 ق.م سارية المفعول على الشعب الروماني ، واكتمل كذلك الدستور الجمهوري – وهو دستور مختلط يستفيد من حسنات ومزايا الأنظمة الملكية والأرستقراطية والديمقراطية – يرتكز على ثالث دعائم تتمثل في مناصب الحكام ومجلس الشيوخ والجمعيات الشعبية، غير أن السلطة الفعلية كانت في الحقيقة بيد مجلس الشيوخ الذي كان يضم كبار رجال الدولة وممثلي العائلات النبيلة.

وقد اعتمد الرومان مفهوم التسلسل في الوظائف العامة الذي يحدد مناصب الحكام بالتدرج من الأدنى إلى الأعلى، حيث يبدأ الحاكم سيرته بالمناصب المالية والبلدية ثم يشغل منصب القضاء، يتوج أخيرا بمنصب القنصل وقد هذا التسلسل بسلم الأمجاد، أو السلم سمي الوظيفي، وكانت جميع هذه الوظائف فخرية وسنوية، تتم بالانتخاب ويشغلها على الأقل اثنان يتمتع كل منهما بحق الاعتراض.veto

ان تحول روما من الجمهورية إلى الامبراطورية جعل السلطة السياسية تعرف تحولا كبيرا في تنظيمها، لكن ومع ذلك استطاع الامبراطور أوجست (63 ق م – 14م) ، وضع مبدأ principate، الذي كان يحافظ على فكرة السلطة القائمة على القانون ، فالإمبراطور ليس كذلك إلا في المقاطعات، بينما في روما ليس إلا princeps ، يحكم بموجب التخويل الذي

منحه إياه مجموع المواطنين الرومان، والسلطة التي منحه اياها مجلس الشيوخ potestas ، و بالتالي لم يكن منصب الامبراطور وراثيا.[36]

[36] **انظر**: داود قندولي، **"معالم من التاريخ الروماني: السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري"**، دار النهضة العربية، بيروت، 2016م

المحاضرة العاشرة بعنوان: معالم الفكر السياسي والاجتماعي الأوربي في العصر الوسيط

انتقال اوربا من الفكر السياسي الكلاسيكي الى الجمود الفكري :

لقد شكل ظهور المسيحية الخط الفاصل في الفكر السياسي الأوربي مع النموذج الكلاسيكي الغربي الاغريقي على وجه الخصوص، فكلا النموذجين يستندان إلى أن السياسة متأتية من المكانة المميزة للإنسان في هذا الكون، وبالتالي يتصوران السياسة بطريقة غائية[37] والاختلاف الأساسي بينهما هو أن المبدأ الأساسي لم يعد العقل، بل الإرادة السامية لإله المسيحية، وقد شكل هذا عامل تخبط الفكر السياسي في نموذجه الأوربي الوسيطي.

فبعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، وحالة التشرذم التي دخلت فيها اوربا في القرن التاسع الميلادي و ما بعده ، بقيت سلطة الكنيسة وحدها السلطة الحقيقية والشرعية الوحيدة ، واستمر هذا الجمود الفكري إلى غاية القرن الثاني عشر، وقد خلف النظام الإقطاعي النظام الامبراطوري منذ القرن التاسع ، وبلغ ذروته في القرن الثاني عشر، لكنه بدأ في الزوال بصفة تدريجية فيما بعد ، فبسبب عدم قدرة الامبراطور الروماني ، على ترسيخ حكم مركزي ، بعد انهيار الامبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية سنة 476م ، أعطى حكّام الأقاليم سلطات واسعة، مكنتهم من الاستقلال ، فمارسوا فيها التشريع والقضاء وفرض الضرائب وصك النقود وتكوين الجيوش ، بشكل لامركزي ، وهو ما شجّع النزعة المحلية وقيام نظام الإقطاع باستغلال عامة الناس.

لذلك وبهذا المنطق، كانت الرسالة المسيحية مناقضة لنموذج الفكر الأوربي الكلاسيكي، فقد اعطت الرسالة المسيحية – حسب الاعتقاد الأوربي – الفرصة لتقويض القيم السابقة ، بتقدير الضعف وبمساواة كل البشر أمام القدرة الإلهية، ورغم أن هذه الرسالة كان لها أثر ثوري، إلا أن النصرانية لم تحقق هذه القيم في المفاهيم السياسية، فالفكرة السائدة هي أن المساواة الكاملة حالة

[37] **الغائية**: هي تفسير للشيء بوصفه تابعًا وظيفيًا لنهايته أو غايته أو هدفه، والكلمة مشتقة من المفردتين اليونانيتين: «telos» (النهاية أو الهدف أو الغاية) و«logos» (السبب أو التفسير). تسمى الغاية التي يفرضها استعمالٌ بشري.

مثالية، تتحقق فقط في عالم الروح، لكن ليس بالضرورة في العالم الأرضي، حتى أصبح قول المسيح عليه السلام – حسب الرواية الاوربية – : "أعيدوا ما لقيصر لقيصر ، وما الى لله الى الله" ، موضوع جدال مستمر ، حول العلاقة بين المسيحية والسلطة المدنية[38]

اذ أصبحت الإشكالية واضحة في العلاقة بين سلطتي الإمبراطور والبابا، وكثر التساؤل حول استقلالية السلطة الزمنية للحاكم، وما إذا كانت الاستقلالية الروحية للبابا قد ألغتها، وقد كان الرأي السائد لأبرز المفكرين في هذه المرحلة هو سمو السلطة الروحية، لكن ظهرت الاختلافات حول درجة استقلالية السلطة الزمنية.

ومع نهاية القرون الوسطى، سمح التطوّر الاجتماعي وتخمّر الأفكار بطرح تساؤلات حول القوّة الهائلة للكنيسة، دون الاعتراض على سطوتها الروحية ،المرتكزة على عقوبة الحرمان الفردي والجماعي، وهي سلاح سياسي استخدمته الكنيسة ضدّ خصومها من الملوك لتطويعهم أو إقصائهم ، اذ قال البابا جلاسيوس الأوّل: "إنّ الأباطرة المسيحيين يحتاجون إلى الأساقفة من أجل الحياة الخالدة، كما أنّ الأساقفة يحتاجون إلى الانتفاع باللوائح الامبراطورية لممارسة الأمور الدنيوية " ، ولكي تتمكن الكنيسة من بسط نفوذها على الأمراء تبنّت مبدأ حق مقاومة الظالم، فأعطت لنفسها حق خلع من لا يراعي القوانين الإلهية، فكان ذلك بمثابة سوط مسلّط على الأمراء و الحكام[39].

اراء أبرز مفكري اوربا السياسية والاجتماعية في العصور الوسطى:

بالنسبة للقديس أوغسطين، يرى مثلا انه لا توجد عدالة دون الرسالة المسيحية، ودون عدالة لن تكون هناك سياسة شرعية، وهو يعتقد أنه دون العدالة المسيحية لن تكون هناك وحدة للمواطنين أمام القانون، ولا يمكن بذلك تحقيق المصلحة العامة، والمجتمع السياسي لا يختلف عن مجموعة من

[38] **انظر**: سائر بصمه جي، "**الموسوعة الذهبية في الحضارة الإسلامية**"، ترجمة: يوسف علي بديوي، دار اليمامة للطباعة والنشر، ط 1، دمشق، 2010م

[39] **انظر**: إيناس محمد البهيجي، "**تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان –الأردن، 2012 م **وأيضا**:
Marvin Perry and all, "**Sources of the Western Tradition** : **From ancient times to the Enlightenment**", USA : Boston, Massachusetts, Houghton Mifflin, 1987

اللصوص، اجتمعت فقط من أجل السطو واقتسام ما نهبوه، وأصبح اسم القديس أوغسطين بذلك مرادفاً لتبعية السلطة الزمنية للسلطة الروحية[40].

لكن وبعد انتشار الترجمة اللاتينية لفكر أرسطو السياسي، ظهرت عدة مواقف لمفكرين اوربيين: كالقديس توماس الإكويني، ومارسيلوس دي بادوا، الذين اعترفوا باستقلالية السلطة السياسية، بحيث اعتقد توماس الإكويني (مستلهما من أرسطو)، بأن السياسة متجذرة عميقا في الطبيعة البشرية. وفي اتجاه أكثر راديكالية، يعتقد مارسيلوس دي بادوا، أن السلام لا يمكن أن يتحقق دون الإعتراف بالسلطة السياسية، دون أي سلطة تعلوها، فقد كتب في كتاب "مدافع عن السلام"، أن القانون يجب أن ينبع من إرادة المواطنين، أو العناصر المشكلة للمجتمع، ولهذا يعتبر مارسيلوس سبّاقاً في التأسيس لنموذج الفكر السياسي الحديث، الذي يعتبر إرادة الفرد مصدراً للقانون.

وقد انتقد القديس توماس الإكويني عبر مؤلفاته، خاصة كتاب "عن المملكة"، الذي صدر سنة 1266 م، سيطرة الكنيسة على السياسة والمجتمع وأعاد أفكار أرسطو والمشرعين الرومان إلى الفكر الأوربي في العصر الوسيط، في محاولة لتركيبها مع الروحانية المسيحية، فرغم انه كان من المطالبين بالفصل بين السلطة الروحية و الزمنية ، الا انه اعتبر كل السلطات مستمدة الله، لكن لتسيير المدينة الأرضية لا بد من اللجوء إلى مبادئ علمانية ، فالكنيسة ترعى القيم العليا التي تحكم المجتمع المدني، لكن دون التدخل في تسييره مباشرة، وهو ما ولد فكرة الفصل بين الروحي والزمني والحاكم مبارك من الله لكن سلطته لا يجب أن تكون مطلقة، فصاحب السلطة مفوّض من الله ويستمد شرعيته من اعتراف الرعايا بقدسيته، وهكذا ظهر مبدأ شرعية السلطة أي السلطة التي تحظى برضا المحكومين ، وأفضل أنواع الحكم عند توماس الإكويني الحكم المختلط الذي يرتكز على مبادئ أرسطو وبوليبيوس[41].

---

[40] **انظر**: محمد عفيان، **"نظرية الدولة عند القديس أوغسطين: بين أوهام المدينة الأرضية وشروط النهضة الروحية"**، مجلة متون، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01 ،2016م

[41] **انظر**: يوسف كرم، **"تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط"**، مؤسسة هنداوي للتربية والثقافة، ط 01، القاهرة، 2013م

الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى:

قدم الإسلام تصورا شاملا، فهو دين ودولة، أي أنه قدم منظومة فكرية تستهدف تنظيم المجتمع في شتى قطاعاته السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك إقامة الدولة. وهو عقيدة وشريعة، فبالإضافة إلى العقيدة التي توجه سلوك الأفراد، يحوي مجموعة من القوانين الملزمة للكافة من حاكمين ومحكومين، وبناء عليه ففكرة العلمانية القائمة على مبدا فصل الدين عن الدولة لا تستقيم مع الإسلام، أما على صعيد النظام السياسي، فقد قدم الإسلام مبادئ عامة للسياسة وأصول الحكم، صالحة لكل زمان ومكان، بعيداً عن آليات الممارسة، حيث ان الآليات تتغير بتغير الزمان والمكان، وقد ترك ذلك للاجتهاد.

ظهر الخلاف في السياسة والحكم في العالم الإسلامي منذ العصور الإسلامية الأولى، وبالتحديد منذ ظهور الفرق الإسلامية، التي أثرت على الفكر السياسي الإسلامي، لكن رغم الاختلافات بين نظرياتها، إلا أنها تجمع على الاعتراف بضرورة وجود السلطة في يد الإمام، سواء سلطة تمنح له بنص شرعي إلهي، أو يمليها عليه المنصب السياسي، باعتباره مسؤولاً عن الرعية أمام الله، فعليه تنفيذ أحكامه في الأرض، أو سلطة مبنية على وجود عقد بين الحاكم والمحكوم. وهو مشابه لما توصل إليه مفكرو الثورة الفرنسية فيما بعد[42].

وتعترف النظرية الإسلامية من جهة أخرى بأن الأمة هي مصدر السلطات، ما يعني طاعة الحاكم بضوابط محددة، أجازت استعفاء الإمام ولم تجز الثورة عليه. ومصدر العدالة في النظرية الإسلامية إذن، هي إرادة الله العليا، وهي السيادة الوحيدة المطلقة، سواء ظهرت في شكل نصوص قطعية محددة لا تترك للمحكومين أي مجال للتقدير، أو في شكل قواعد كلية تتيح قدراً من التصرف والتقدير عن طريق الاجتهاد الذي لا يجوز أن يخالف قاعدة كلية.

وقد ذهب جمهور الفقهاء ، إلى أن لكل المحكومين الحق في ممارسة السيادة في الدولة الإسلامية، وليس لفرد معين، غير أن المحكومين لا يمكنهم القيام بممارسة السيادة برمتهم لذلك لا بد

[42] **انظر**: مونتغمري وات وليام، **"في تاريخ اسبانيا الإسلامية"**، ترجمة: محمد رضا المصري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 2، لبنان، 1998م

من وجود سلطة عامة ، تعمل بالنيابة عن الأمة (المحكومين)، والخليفة تبعاً لذلك ما هو إلا وكيل عن الأمة في ممارسة هذه السلطة ، ومع ذلك فإن السيادة في القانون الإسلامي في يد الله وحده، يتم تفويضها للأمة وليس لشخص واحد او مجموعة دون غيرها، والخليفة ليس الممثل الله، ولكنه ممثل للمجتمع نفسه الذي يمثل الأمة، والخلاصة أن النظرية السياسية الإسلامية تقوم على أساس ان الامة مصدر للحكم ، مع وجوب طاعة الأمة للحاكم، بضوابط وشروط.[43]

ويقوم نظام الحكم في المنظور الإسلامي على عديد من المبادئ أهمها:

•**السيادة أو الحاكمية الله** : بمعنى أن الشريعة الإسلامية مرجعية السلطة ، والدستور الإسلامي يتمثل في القرآن والسنة .

•**مصادر التشريع الإسلامي الرئيسية** : وهي القرآن والسنة وأخرى ثانوية مثل الإجماع ، الاجتهاد ، القياس ،نهج الصحابة الأوائل رضي الله عنهم.

•**العدالة:** و هي ركن اساسي في الإسلام وتعني إعطاء كل ذي حق حقه وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين، والعدالة هي من الشروط التي يتعين أن تتوافر في من يتولى أمر الأمة (الحاكم أو الإمام)، يقول تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ".

•**الشورى** : وتعني تقليب الآراء ووجهات النظر المطروحة، واختبارها من أصحاب العقول، بهدف اختيار أصوبها وأحسنها، لصالح الفرد والمجتمع، والشورى واجبة بحيث يقول تعالى "وشاورهم في الأمر "، وهي واجبة فيما لم يرد فيه نص فقط، وقد وضعت الشورى في القرآن الكريم صفاً واحداً مع الصلاة والإنفاق "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"، فهي إذن أساس لا بد للحكام والمحكومين إقامته. فالحكام مكلفون بالاستشارة في السياسة، والإدارة والتشريع وأمور كثيرة تتعلق بالمجتمع، والمحكومون مكلفون ببيان رأيهم وفكرهم فيها للحكام.

[43] **انظر**: شمس الدين محمد المهدي، **"نظام الحكم والإدارة في الإسلام"**، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط 2، لبنان، 1991م

•**الخلافة:** يقصد بها خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا خلال حمل الناس على التزام الناس الشرع في أمورهم الدنيوية . وهناك إجماع بين العلماء من على وجوب الخلافة كضرورة شرعية وحتمية اجتماعية لأنها أداة تحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع، أما بشأن أسلوب تولى الخلافة فهناك اختلاف البعض يراها بالوصية ويحصرها في أبناء سيدنا علي مثل الشيعة، ولكن الغالبية ترى أن مسألة اختيار الإمام تركت للأمة، بحيث وقت اختيار الإمام ينقسم الناس إلى فريقين أهل الإمامة وهم المرشحون لتولي منصب الإمام أو الحاكم. وأهل الحل والعقد هم المنوط بهم اختيار الإمام من بين المرشحين. وقد اشترط الفقهاء في كلا الفريقين شروطا أهمها: العلم والعدل، والكفاية، والحكمة، كما اشترطوا في الإمام شروطا أخرى مثل: سلامة الأعضاء، كما اختلف الفقهاء حول اشتراط النسب القرشي للإمام، اما سلطات الخليفة فهي سلطات شمولية تشمل كل قطاعات الحياة[44].

علاقة الشورى بالديمقراطية والديكتاتورية:

لم يكن اقرار نظرية الشورى نتيجة لإنتاج فكري جماعي، بل على العكس، فقد كان العرب قبل الإسلام في أدنى درجات الجهل، وإنما اقرت بالنص الالهي لأنها من مستلزمات الشريعة الكاملة الدائمة، المستعصية على التبديل والتعديل؛ ولأنها جاءت لرفع مستوى الجماعة، وحملهم على التفكير في المسائل العامة والاهتمام بها، والنظر إلى مستقبل الأمة نظرة جدية، والاشتراك في الحكم بطريق غير مباشر، والسيطرة على الحكام ومراقبتهم، فالنظرية اذن مقررة لتكميل الشريعة، ولتوجيه الجماعة ورفع مستواها.

وقد وردت صيغة النص غاية في المرونة "وشاورهم في الأمر" لتقر الشورى كمبدأ عام وتترك المجال لأولياء الأمور في الجماعة أن يضعوا معظم القواعد اللازمة لتنفيذها، لأن هذه القواعد تختلف تبعاً لاختلاف الزمان والمكان والمجتمعات، بشرط ألا يكون في ذلك كله ضرر ولا ضرار بمصالح الأفراد أو الجماعة أو النظام العام.

[44] **انظر**: نور الدين حاروش، **"تاريخ الفكر السياسي"**، دار الامة للطباعة والنشر، ط 3، الجزائر، 2012م

ولمبدأ الشورى قاعدة أساسية هي أن تلتزم الأقلية التي لم يؤخذ برأيها بتنفيذ رأي الأغلبية، وليس للأقلية أن تناقش رأيا اجتاز دور المناقشة، أو تشكك في رأي وضع موضع التنفيذ، وبيانه خروج النبي إلى غزوة أحد، بعدما عارضه في البداية، فكان أول من وضع رأي الأكثرية موضع التنفيذ، رغم أن رأيه كان أحق بالإتباع، كما ظهر فيما بعد، وفي حرب الردة، كان رأي أبي بكر أقلية وتحول إلى أغلبية، ثم التزمت الأقلية بالقتال في سبيله، وتبين بعد ذلك سداد رأي أبي بكر.

لكن الفرق بين نظام الشورى و الديمقراطية و الديكتاتورية ، يكمن في قيام النظام الديمقراطي في الأصل على التعاون و راي الأغلبية ، ولكنه انتهى بسوء التطبيق إلى تسليط المحكومين على الحاكم وانعدام التعاون بينهما، و قد يكون راي المحكومين الأغلبية مبني على جهالة ، وإن النظام الديكتاتوري قام في الأصل على السمع والطاعة بين الحاكم والمحكوم ، ولكنه انتهى بسوء التطبيق إلى تسلط الحاكم على المحكومين وانعدام الثقة بينهما، أما النظام الإسلامي فيقوم على التشاور والتعاون بين الجماعة و الحاكم في مرحلة الاستشارة ، وعلى السمع والطاعة والثقة في مرحلة التنفيذ ، ولا تسمح قواعدها بتسليط فريق على آخر، على ان يوازن الحاكم الأمور بحكمته في الحالات الشاذة الاستثنائية ، وبهذا جمع النظام الإسلامي بين ما ينسب إلى الديمقراطية من فضائل، وما ينسب إلى الديكتاتورية من مزايا، ثم هو في الوقت نفسه بريء من العيوب التي تنسب إلى الديمقراطية والديكتاتورية معا[45].

[45] **انظر**: بلال شاوش، "**دراسات مختصرة في تاريخ الفكر السياسي**"، دار تد يكلت، الجزائر، 2016م.

المحاضرة الحادية عشر بعنوان: اسس الفكر السياسي والاجتماعي الأوربي في عصر النهضة الحديثة

الفكر السياسي في عصر النهضة الاوربية:

يناقض نموذج الفكر السياسي الحديث كلا النموذجين السابقين، الكلاسيكي والوسيط، اللذان يرجعان أساس السياسة إلى فكرة "العالم" الغائية، القائمة على المصلحة العامة، ضمن تراتبية توجه كل فرد إلى مكانته الخاصة، يقوم أساس السياسة في النموذج الحديث على إرادة الإنسان الفرد، فالعالم القديم مغلق وتراتبي، بينما العالم الحديث الذي يميزه العلم، مفتوح ولا متناهي، يمكن الناس من الوقوف في موقع الأحرار المتساوين.

لم يكن للدولة في النظام السياسي في العصر القديم والوسيط، مفهوم منفصل عن مفهوم الحاكم، بفعل اندماج سلطتها ووظائفها، وحقوقها وواجباتها في شخص الملك، حتى أصبحت الدولة والنظام السياسي هي الملك، لكن مفهوم الدولة تطور اعتبارا من عصر النهضة لاتجاه آخر، ضمن لها الاستقلال عن الملك وشخصيته، ثم انفصال الملك عن سلطة الكنيسة، مما أتاح للدولة إمكانية الظهور بمظهر المؤسسة الوضعية، بمعزل عن التحكم الشخصي للملك والدين[46].

لقد استفادت أوروبا كثيرا من حركة الترجمة النشطة ، للعلوم والثقافة العربية والإسلامية، التي انتشرت بشكل خاص في القرن الـ 14م ، وقد مهد ذلك الاتصال الثقافي والحضاري لانتفاضة أوروبية ، حاولت من خلالها شعوب اوربا التخلص من فكر العصر الوسيط، وهو ما يعرف بعصر النهضة، فكانت هذه النهضة بمثابة فترة انتقالية من عصر الى عصر اخر ، و لعبت دورا كبيرا في فتح الطريق، للتقدم الأوسع الذي عرفته أوروبا في مختلف المجالات فيما بعد ، ما بين القرن 17 م والقرن

[46] **انظر**: عبد الله محمد إسحاق، "**محطات في حركة التنوير الأوروبية**"، دار ابن رشد للنشر، ط 01، القاهرة، ج 01، 2017م، **وأيضا**: حسين فوزي النجار، "**الفكر السياسي الحديث**"، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط 01، القاهرة، 1967م، **وأيضا**: علي عبد المعطي، "**الفكر السياسي الغربي**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، **وأيضا**: نبيل عبد الحميد عبد الجبّار، "**تاريخ الفكر الاجتماعي**"، دار دجلة موزعون وناشرون، عمّان –الأردن، 2009م.

19 م وبداية التاريخ المعاصر، و يمكن تلخيص الخلفيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أسست لعصر النهضة كما يلي:

- تفكك نظام الإقطاع
- نشوة الدولة القوية على أساس قومي (عرقي)
- ازدهار التجارة الدولية واتساع المدن، وظهور الطبقة البورجوازية.
- ضعف النظام البابوي واضمحلال سلطة الكنيسة.
- حركة الإصلاح الديني.
- حركة الانبعاث الفكري أو النهضة الفنية والفكرية الشاملة، التي مست كافة جوانب الحياة.

مفاهيم سياسية اوربية جديدة[47]

سارت حركة الانبعاث أولا في ايطاليا ومنها إلى أوروبا، لتزيل عنها ما اعترى الحياة والفكر من جمود، جراء القرون الوسطى، وقد ظهرت فكرة الأمة من انحراف الممارسة الدينية المسيحية، فتحولت فكرة الموت من أجل الله إلى الموت من أجل الإخوان، وبرز بذلك الشعور بالانتماء إلى الوطن وبدت أولى تجلياته ملحوظة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وقد تطوّر الشعور الوطني بشكل خاص في القرنين 14 و 15م مع حرب المائة عام بين فرنسا وانجلترا، وتحوّل شيئاً فشيئاً إلى فكرة الأمة.

لقد تجسّد مفهوم الأمة في الدولة ، كلما تقدم الزمن و تغلغلت الأفكار الجديدة في المجتمع ، وظهرت معها فكرة استمرارية السلطة عبر مفهوم الدولة، أي تلك المؤسسة التي تكون موجودة قبل الحاكم وبعده، وإذا كان الملك مقدّساً، فإنّ ذلك يعني قدسية الدولة، وهوما كان يجعل أي ثورة ضدّ الملك خروجاً عن الدين، ولما كانت فكرة الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، مطروحة منذ عصر القديس توماس الإكويني، مثلما راينا سابقا ، فقد تركت الكنيسة مساحة تسيير للملك، الذي أخذ

[47] **انظر**: فضيلة علاوي، "**تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي (مؤلف بيداغوجي)**"، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2024م.

في الاستقلال شيئاً فشيئاً عنها ، مدعوماً بالمشرعين كسيسيل الذي أكد سنة 1500 م بأنّ "ملك فرنسا لا يعترف بأي سلطة فوقه في المسائل الزمنية،" وهو الأمر الذي يعد بداية استقلالية الدولة وتشكل مفهوم السيادة.

بداية من القرن الخامس عشر، تعززت السلطة الملكية، وساهم استقرار نظام الضرائب والجيش النظامي، ومضاعفة أعداد المكاتب الملكية، في رسم ملامح الدولة، بحكومة مركزية وإدارة إقليمية، عوضت الإقطاعية الحاكمة، وبذلك ظهرت هياكل الدولة الحديثة، وحظيت بعدها بالتنظير والثناء في أعمال المفكرين، كما ساهم الاقتصاد الرأسمالي في رسم جوانب أخرى للدولة واحتياجاتها على مر الزمن، مما عزز من ظهور النظريات السياسية والاقتصادية التي اتفقت في بعض الجوانب واختلفت في أخرى[48].

سمي فكر النهضة السياسي ، بالنموذج التعاقدي ، او النظام السياسي التعاقدي ، الذي أسس الدولة على التعاقد ، مما أدى الى بداية ظهور الحداثة الأوروبية بمؤسساتها ، ونظام الدول ذات السيادة والاقتصاد الرأسمالي، ورغم الانتقادات الحادة التي وجهت لهذا النموذج السياسي ، إلا أنه كان ذو تأثير كبير على الفكر السياسي الغربي عامة ، و التحول الحاصل فيه لاحقا، وقد ساهمت الانتقادات الموجهة من طرف المثاليين الألمان ، في إظهار أزمة النموذج الحديث في بداية القرن التاسع عشر، ويتفق من خلاله المفكرين على أن مصدر السلطة السياسية هو إرادة الأفراد.

فرضت الدولة في القرن السابع عشر، باعتبارها الشكل الطبيعي الأوحد لتنظيم المجتمع، ويتم في إطارها تحديد السلطة وتنظيمها، وهو ما سيستمر إلى قرون عديدة لاحقة، وقد بررت الكنيسة لتلك التسلطية سابقا، بدعوتها إلى طاعة الحاكم، لكن ظهرت فكرة الثورة على السلطة ، على يد توماس الإكويني، الذي ناقش شروط الثورة على الحاكم ،مع كونه محافظا وحريصا على استقرار النظام، في حين لم يبح المصلح الديني مارتن لوثر (1483-1546) ، الثورة على الحاكم لأي سبب

[48] **انظر**: يوسف كرم، **"تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط"**، مؤسسة هنداوي للتربية والثقافة، ط 1، القاهرة، 2013م

كان، وحرمها تحريما مطلقا، لأن الثورة بالنسبة اليه هي عصيان لله، وتجاوز لحقوق العباد، وقد وافقه جون كلفن (1509- 1564) في ذلك، حين اعتبر واجب الطاعة مطلقا[49].

ظلت الليبرالية إلى غاية القرن الثامن عشر، عبارة عن نظريات وأفكار، بينما بقيت التسلطية هي النظام السياسي المهيمن واقعيا في اوربا، ولم يستطع نظريا أي مذهب تغيير ذلك الوضع في حينه، لكن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثورة الفكرية في القرن الثامن عشر، اشعلت فتيل الانتقادات، مما مهد لقلب نظام الحكم في تلك الحقبة، فقد شهد القرن السابع عشر والثامن عشر دفاع المفكرين على سيادة الشعب، مؤكدين على حق مقاومة الحاكم الظالم، وبداية التأسيس للفكر الليبرالي على ارض الواقع.

يعود استعمال مصطلح "الليبرالية" إلى بنجامين كونستون حوالي سنة 1818م، غير أن المصطلح حمل ولا يزال غموضا حول المعنى، فهو يشير في آن واحد إلى مذهبين اقتصادي وسياسي، وتقوم الليبرالية على فرضية واضحة هي أولوية الإنسان(الفرد) في المجتمع.

الليبرالية الاقتصادية: هي حق الملكية حق مقدس والمبادرة الخاصة حرة ولا يؤطرها إلا قانون السوق العرض والطلب.

الليبرالية السياسية: هي ضمان حماية الحريات الفردية من أي عدوان.

و هو يعني أن الدولة يجب أن تقبل بالقيام بعدد محدود من الوظائف الأساسية ضمن مفهوم "الدولة الحكم" أو "الدولة الحارسة"، حيث لا تتدخل بأي حال في مجال المبادرة الخاصة، وأن عملها يجب أن يتم ضمن احترام الحريات الفردية والتنوع الاجتماعي ، و بالتالي فان الليبرالية هي مذهب الحد من السلطة المنظمة (الدولة)، بدافع استقلالية الفرد ، ويؤمن المفكرون الليبراليون بتطور الفرد والمجتمع معاً، ولكي يحصل هذا التطوّر، يكفي فقط ترك القوانين الطبيعية لتسيّر التحوّل الاجتماعي، وفسح المجال أمام الأفراد للتعبير عن كل طاقاتهم، لأن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصلحته

[49] **انظر**: فارس النداف، **"الفكر السياسي المسيحي ومفهوم الدولة عند الأكويني"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، دمشق، سوريا، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 39، العدد 03، 2017م

الخاصة إنما هو يساهم في التطوّر الجماعي ، الذي يغطي مصلحة الجميع ، ولكن الليبرالية و مع أنّها تبدو وحدة واحدة متعدّدة، فقد كانت في أوروبا الملكية في بداية القرن التاسع عشر في مواجهة التسلطية، ثم أصبحت في مواجهة الاشتراكية في القرن العشرين.[50]

[50] Marcel Prélot, Georges Lescuyer, "**Histoire des Idées Politiques**", Editions Dalloz, 13ème édition, Paris, 1997

المحاضرة الثانية عشر بعنوان: نماذج عن مفكري اوربا في العصر الحديث والتحولات السياسية والاجتماعية.

توماس هوبز 1588–1679 م: هو من أبرز منظري عصر النهضة[51]، تزامن فكره السياسي بظهور النظام الحديث لدول السيادة، مقدما مبررا قويا لوجودها. وشكلت مقولته بأن "السلطة لا الحقيقة، هي من تصنع القوانين"، نهاية للنموذج الفكري الذي ساد لقرون، وأساس السلطة السياسية في تفكيره، ليس البحث عن المصلحة العامة، وإنما هو إرادة المواطنين أنفسهم .

لقد أعاد توماس هوبز تناول سيادة الدولة، مع إلغاء أي قيد على السلطة المطلقة، ففي تصوره للدولة المطلقة الوارد في كتابه "التنين" (1651) أبرز تفضيله للدولة الشمولية الاشتراكية، التي ستحد من تغول الليبرالية التي ستحد من تغول الدولة، التي بدورها ستحد من تغول الكنيسة التي جاءت لتحد من تغول الإمبراطورية.

كان الانسان في الحالة الطبيعية حسب تفكير هوبز غير قابل للتعايش وفي صراع دائم مع أنداده، "فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان". ثم تنامى وعي الجميع باستحالة الاستمرار في هذه الحالة، وبحثا عن الخلاص ضمن مجتمع منظم تحكمه قوة عامة تحفظ القانون، ظهر القانون وتجسد به مفهوم الدولة، بموجب هذا الاتفاق تنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح الدولة في مقابل توفير الأمن لهم.

لقد حكم فكر هوبز السياسي في مقدماته ونتائجه حالة الخوف التي كان يعيشها كمواطن في زمن وبلد تعرض لتقلبات سريعة بفعل الانقسامات والصراعات المذهبية والثورات السياسية وما نتج عنها من حرب أهلية اقترنت بقتل العديد من الشخصيات البارزة، امثال الملك شارل الاول، مما جعل أفكار هوبز تعبيرا عن خوفه، ورد فعل على أوضاعه، فوجه جهوده الفكرية لتأسيس نظام سياسي قادر على تحقيق الأمن وتوفير السلام والطمأنينة حتى ولو قام هذا النظام على السلطة المطلقة .

ان ما شغل بال هذا المفكر هو الوسيلة التي بموجبها يتحقق الأمن والسلام والطمأنينة ليتم تجاوز الخوف، وكانت هذه الوسيلة متمثلة لديه في السلطة المطلقة. لتعود بذلك فكرة العقد

[51] للمزيد من التفاصيل عن فلاسفة العصر الحديث وعصر التنوير **انظر**: "**معجم الفلاسفة**"، دار الطليعة، بيروت، 2006م

الاجتماعي بأصولها الأولى للفلاسفة اليونانيين و الرومان ، وانسجمت هذه النظرية في العصور الوسطى مع المذاهب السياسية التي رأت في العلاقات بين الحاكم والمحكوم حقوق وواجبات متقابلة للطرفين ، لذلك أضاف هوبز صياغة جديدة لفكرة العقد الاجتماعي أن الناس الطبيعيين أقاموا لهم مجتمع قبل أن يعقدوا بينهم العقد ، الذي انبثقت عنه السلطة السياسية المنظمة (الدولة) حيث جمع هؤلاء الناس الطبيعيين أولا في كيان اجتماعي موسع ، وتولى هذا الكيان الاجتماعي لاحقا و بالنيابة عن أعضاءه ، فنقل حقوقهم الطبيعية للسلطة الحاكمة بموجب عقد بين هؤلاء الأعضاء ، انبثقت عنه الدولة.

يبدو واضحا أن هوبز في تنظيره للعقد الاجتماعي، لم يكن يفكر مطلقا في إضعاف السلطة الحاكمة، بل على العكس كان يطمح لتقويتها بمنحها حقوق هائلة، فعندما ينخرط الأفراد في المجتمع السياسي تضمر حقوقهم إن لم تختف كليا لصالح السلطة التي يتنازلون لها عن هذه الحقوق، يعني العلاقة بين الحاكم والمحكوم طابع استبدادي والعلاقة بين الدولة والمواطنين فالطابع ليبيرالي، ومهما تكن حقيقة العقد الاجتماعي فإن هوبز يرى ان صاحب السيادة في هذا العقد هو:

1 وحده من يمسك بسيف العدل وسيف الحرب.

2 وحده من يحدد ما هو لي وما هو لك.

3 وحده من يحدد ما هو عادل وما هو ظالم.

4 وحده من يجدد ما هو شريف وما هو دنيء

5 وحده من يحدد ما هو خير وما هو شر[52].

جون لوك 1632–1704: فكرة او نظرية العقد الاجتماعي بالنسبة الى جون لوك هو الاتفاق على عقد يجمع الناس، من أجل الخروج من الحالة الطبيعية التي تغيب فيها الدولة، الى حالة النظام،

[52] **انظر**: امام عبد الفتاح امام، **"توماس هوبز فيلسوف العقلانية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1985م

وبموجب هذا العقد يتنازل الناس عن بعض أو كل سيادتهم لصالح سلطة عامة مشتركة، في مقابل الحصول على حماية لحقوقهم الأساسية.

يمكن اعتبار جون لوك من مؤسسي الليبرالية السياسية، كما يمكن اعتباره منظراً للثورة الإنجليزية فكتاباته (رسالة في التسامح 1689)، و(حول التفاهم الإنساني 1690)، و(ميثاق الدولة المدنية 1690) ،لم تكن ظرفية، بل هي مؤلفات أساسية في تشكيل الفكر الليبرالي، وقد بدأ لوك تحليله بالحالة الطبيعية ، فالإنسان كائن عقلاني بنظره، لذلك فان البحث عن السعادة هو هدفه الأسمى ، و قد كان المجتمع في الحالة الطبيعية يعيش في حالة سلمية، فالناس أحرار وسواسية، والملكية حق طبيعي ، لا تحتاج إلى الاعتراف بها من قبل أي سلطة، من المفروض ، لكن وفي غياب حكم يفض النزاعات، يمكن لهذا المجتمع أن يغرق في أي لحظة في العنف ، اذن تشكل المجتمع كان ينقصه في الحالة الطبيعية ، القوانين والقضاة والسياسة، التي تسمح بتنظيم المجتمع لضمان الأمن، وحماية مصالح الناس و ازدهارها، لذلك اجتمع هؤلاء في كيان سياسي لتفادي انتقال الحالة الطبيعية إلى حالة العنف والحرب ، وحين يتشكل هذا المجتمع، لا بد من تسييره وتوجيهه عبر السلطة.

ان العقد الذي يتخلى بموجبه الأفراد برضاهم التام عن تسيير مصالحهم للسلطة السياسية ، هو لصالح المجتمع الذي يندمجون فيه، لانهم يعطونها الحق في تسيير علاقاتهم الاجتماعية، لكن سلطة المجتمع ليست مطلقة ولا يمكنها تجاوز المصلحة العامة ، لذلك يعتبر لوك القضاء سلطة أيضا ، حيث يراه وظيفة مكلّفة بفرض احترام القوانين، وهي سلطة ضرورية لكنها ليست مطلقة، لأنها إن لم تحترم حرية الأفراد وملكيتهم، فإنّ ذلك سيعطي للمحكومين حق التمرّد على الحاكم ،لكنّه حق مقاومة غير ثوري بل هو حق محافظ، يهدف فقط إلى تحسين الحكم، لأنّ لوك لم يعترض على الحكم الملكي ولم يكن لا ثورياً ولا جمهورياً، بل كان ينادي بالحفاظ على النظام القائم ما دام يحترم الحقوق الطبيعية للأفراد.

وجه جون لوك نداء للتسامح الديني والسياسي، وضرورة الفصل بين الروحي والزمني ضمن مسيحية عقلانية، تبعد الدين عن الحكومة المدنية، لقد اعتبرت الملكية المقيدة الإنجليزية التي نادى بها لوك أكثر الأنظمة تطوّراً حينها ورمزاً للقطيعة مع التسلطية، حيث أدرجت مبادئها فيما بعد، في

إعلان الحقوق سنة 1689 في إنجلترا، وفي الدستور الأمريكي 1787، ومثلت أفكار لوك بذلك، جذور الليبرالية في القرن 19م[53]

جون جاك روسو 1712 – 1778م: يرى روسو أن الرغبة في وحدة الأفراد فيما بينهم هي التي أدت إلى العقد الاجتماعي، والمقصود بالوحدة هي وحدة الجسم الاجتماعي، أي تبعية المصالح الخاصة للمصلحة العامة، والعقد عند روسو، ليس عقدا بين الأفراد كما يراه توماس هوبز، ولا عقدا بين الأفراد والحاكم كما يراه جون لوك، ولكنه أعطاه شكلا آخر بحيث وبموجب العقد الاجتماعي كل واحد يتحد مع الكل والعقد معقود مع الجماعة.

إن نظرية العقد الاجتماعي عند روسو تدور حول السلطة والنظام السياسي الذي ينشأ من تعاقد الناس واتفاقهم، والمجتمع قبل هذا التعاقد، أي قبل تعيين صاحب السيادة ، هو مجموعة الناس بدون نظام وبدون قانون ما عدا القانون الطبيعي، وعلى هذا الأساس يرى أن الحالة الطبيعية للأفراد كانت خيرا للإنسان، حيث سادت فيه الحرية والمساواة ، و لكن ونتيجة للتفاوت الطبقي والتقدم المدني ،تنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح الإرادة العامة، مقابل ضمان أمنهم وحقوقهم واستقرارهم، حيث تدور الفكرة عند روسو على أساس أن كل فرد يتنازل إراديا عن حقوقه كلها للإرادة العامة ،و يتنازل الأفراد كلهم عن حقوقهم كليا ، ليصبح الجميع في وضع متساو، وهذا التنازل ليس لشخص معين ، ولكن للمجموع ككل، وبالتالي فالتنازل للإرادة الجماعية التي هي إرادة الكل، هي نتيجة صادرة عن العقد الاجتماعي.

وتختلف الحقوق بين المفكرين، السابقي الذكر، حقوق البقاء أو الحق في الحياة(هوبز)، الحرية السياسية (روسو)، الملكية الخاصة (لوك)، كما تختلف في أشكال الحكم المقترحة: الحكم المطلق (هوبز)، الحكم الديمقراطي (روسو)، الحكم الليبرالي (لوك). وقد نشأت هذه الإختلافات من

[53] **انظر**: يوسف كرم، **"تاريخ الفلسفة الحديثة"**، كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م.

التصورات حول الحالة الطبيعية أو ما قبل الدولة، التي يعتبرها هوبز حالة الحرب المستمرة، حالة لا من تضمن الحقوق كفاية (لوك وروسو)[54].

ميكيافيلي 1469–1523م: السياسة بالنسبة إلى ميكيافللي، فن عقلاني وضعي في مبادئه، فهو يرفض أي نقاش حول القيم في مجال السياسة، فالغاية تبرر الوسيلة عنده، وإذا كانت الدولة ضرورية بالنسبة للإنسان، فيجب أن تكون قوية، ويكمن دور الأمير (الحاكم)، في تقوية الدولة بكل الوسائل ، ومن أجل هذا يفضل أن يكون الأمير(الحاكم)، مبغوضا على أن يكون محبوبا، لأن شعور البغض أبقى من شعور الحب وهو أجلب للطاعة، وما هي الحكومة إن لم تكن أسلوبا لاحتواء الرعايا؟، وأفضل حكومة هي التي تنجح في تحقيق ذلك الاحتواء ، وواجب الأمير استعمال القوة والحيلة لاستبعاد أي قوة تواجه مشروعه ، والهدف في ذلك كله إعلان سلطة الدولة ، وضمان عظمتها للحفاظ على استمرارها، و ابرز القوى المعارضة بنظره:

في الداخل: الإقطاعيون والكنيسة المحرومون من امتيازاتهم.

وفي الخارج: البابوية، الامبراطورية، والدول المنافسة.

ومع أن ميكيافيلي ليس منظرا، لكنه استطاع أن ينظر لبراغماتيته المتشائمة (البراغماتية هي النفعية)، وبوصفه للدولة صاحبة "احتكار الإكراه الشرعي" ضمن إقليمها، أقر مبدأ لا يزال ساريا إلى الآن لقياس السيادة، وقد أصبحت الميكيافيلية ممارسة السياسة دون (أخلاق) ، ممارسة واسعة الانتشار، الى يومنا هذا.

اما بخصوص نظرية الدولة عند ماكيافيلي ، لقد ارتبط اسمه بما أطلق عليه ، اسم السياسة الواقعية ، التي التزم بها كمنهج في كتاباته ، مخالفا بذلك الفلاسفة السابقين، الذين ركزوا إما على مدن فاضلة خيالية ، أو عالجوا صور منها ، إلى جانب دراساتهم للواقع ، وبالرجوع إلى الخلف فإننا نجد أن ميكيافيلي ،كان معجب بالنمط التاريخي للنظام الجمهوري ،الذي ساد روما في العصور

[54] **انظر**: جون جاك روسو، **"العقد الاجتماعي او مبادئ الحقوق السياسية"**، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، بيروت، 1995م

القديمة ، بتوفيره قدرا كبيرا من الحريات والأمن والنظام والحياة المدنية المستقرة ، هذا من جهة، و من جهة أخرى كانت الأوضاع المتردية التي عاصرها في إيطاليا، من اضمحلال مشاعر الولاء السياسي ،واختفاء الفضائل ، السبب في اقناعه باستحالة بناء نظام حكم شعبي، فرأى ان الملكية المطلقة هي الحل الأنسب لظروف ايطاليا ، من أجل مواجهة تلك الأوضاع ، و مع ذلك لم ينصح باستمرار فرض هذا النمط بصفة دائمة ،ولكن كمجرد مرحلة علاجية.

من مؤلفاته: الأمير – المطارحات – فن الحرب – التواريخ الفلورنسية، ومن خلالها رأى ان المهمة الأساسية بالنسبة له، هي البحث عن زعيم سياسي قادر على بناء النسق البديل، أي الحكم المطلق كمرحلة يمكن بعدها إقامة نظام جمهوري، وهذا هو موضوع كتاب الأمير، وهو يشير إلى نمطين من نظام الحكم:

الأول: مقر السلطة في ذلك النمط يكون بيد حاكم طاغية أو أقلية مستبدة أو أغلبية فوضوية، وكلها أشكال سيئة للحكم.

الثاني: يتوزع مقر السلطة السياسية فيه، بيد أكثر من جهة، كما في الإمارة وحكومة النبلاء الأرستقراطية وحكومة الشعب الديمقراطية، إلا أنه يسهل إفسادها فتتحول من الإمارة إلى الطغيان، أو من حكومة النبلاء إلى حكم الأقلية، أو من حكومة الشعب إلى الفوضى .

اعتمد ميكيافلي على فلاسفة السياسة اليونانيين، وعليه فإن كتاباته، التي اقترنت ببدايات عصر النهضة بأوروبا، تمثل مرحلة علمانية جديدة، وذلك لرفضه للقانونين الإلهي والطبيعي، وعدم الاهتمام بصدق أو زيف الأمور الدينية ،لذلك فقد تفاوتت الآراء حول إسهاماته كمفكر سياسي ، تفاوتا كبيرا ، فهو الداعية للحكم المطلق وعدو الإنسانية في راي البعض، وفي رأي الآخرين هو رائد الفكر القومي في عصر النهضة ، والديمقراطي المدافع عن الحقوق، وهو الداعي إلى تحديد مجالات تدخل الدولة وتقييد سلطاتها ، وهو المعارض للعنف، والذي أثار التساؤل حول القيمة العليا للقوة ،

ورغم ذلك فهو رائد النظرية الحديثة للدولة ، بعد فك ارتباطها بالروح الدينية التقليدية للعصر الوسيط، تلك النظرية التي تقوم على الفهم الواقعي للعالم ، وآليات السلطة السياسية[55].

مونتيسكيو 1689–1755م: مثلت دراسات مونتيسكيو مصدرا للعديد من نظريات السياسة في القرن العشرين، سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام، أو التي تناولت البنى والوظائف، أو التي ركزت على النظم الشمولية، إلا أن فكره كان متمركزا حول الذاتية الأوروبية، دون غيرها من القارات والشعوب، فقد طور مفهوم الاستبداد ليلصقه بالأنظمة الاسيوية .

تعتبر نظرية الحكومات ونظرية الفصل بين السلطات من أشهر نظريات مونتيسكيو، التي أوصلته إلى العالمية، حيث حاول الدفاع عن الحرية، وذلك عن طريق توضيح وظائف السلطات الثلاث (تشريعية تنفيذية، قضائية)، فلا تكون الحرية إلا إذا تم الفصل بينهما، فما هي أنواع الحكومات عنده وما طبيعة كل حكومة؟

1 **الحكومة الجمهورية**: وهي الحكومة التي يتولى الشعب الحكم فيها، وهي نوعان الجمهورية الديمقراطية، والجمهورية الأرسطقراطية.

2 **الحكومة الملكية**: تكون السلطة بيد شخص واحدة، ولكن ليس الملكية الاستبدادية، يحكم فيها الملك وفق قوانين، أهمها تطبيق مبدا الشرف .

3 الحكومة المستبدة: يتولى فيها الحكم شخص واحد، حسب هواه دون قوانين ودون قواعد، ليس له حسيب ولا رقيب، ويستعمل فيها الإكراه، وهذا الشخص المستبد يعامل الشعب وكأنهم حيوانات، وهو نمط يدينه بشكل واضح.

إن الحكومة المفضلة لمونتيسكيو ليست واحدة من هاته، وانما حكومة معتدلة، وهي الأرستقراطية الفاضلة المعتدلة، التي تشابه إلى حدّ ما، جمهورية أفلاطون، لكن نظريته السياسية قوامها التوازن وهو نوع من التوافق بين السلطات والهيئات الوسيطة واللامركزية.

[55] **انظر**: محمد مختار الزقزوقي، **"الاخلاق والسياسة"**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1998م

لقد أعجب مونتيسكيو بالنظام الروماني، وبعده بالنظام الدستوري، للاعتماد عليهما كأساس لقيام حكم دستوري، يهدف لتحقيق العدالة والحرية في فرنسا، ويعتبر الحكم بمقتضى القوانين لبّ الموضوع، لأن واجب الحكومة هو ضمان حرية وحقوق الأفراد وتوطيد الثقة بينهم وبين دولتهم وهذا الضمان يأتي عن طريق القانون، وليس من حق الأفراد الذين يحكمون، ان يقرروا حسب أهوائهم الشخصية، وللمحافظة على حرية الأفراد، يجب أن تكون سلطة الحكومة محدودة، وتتمثل هذه الحدود في وجود 3 هيئات سياسية تقوم بالدور المخول لها:

1 سلطة تشريعية: مهمتها سن وتجهيز القوانين وتعديلها وإلغائها.

2 سلطة تنفيذية: مهمتها العمل والإشراف على تحقيق الأمن، والدفاع عن البلد واستقبال البعثات الدبلوماسية...

3سلطة قضائية: مهمتها فض النزاعات، وإقامة العدل بين الأفراد، ومعاقبة مرتكبي الجرائم وحل النزاعات.

إن نظريته التي تدعو للفصل بين السلطات، والتي أعطته شهرة عالمية، تتمثل في عدم اجتماع هذه السلطات في يد واحدة، وبالتالي فهو يدعو للمشاركة في السياسة بين القوى السياسية الثلاثة وأيضا القوى الاجتماعية الثلاث: **الملك، الشعب، والأرستقراطية،** ومن خلال اصدار مؤلفاته "روح القوانين" 1748م، "الرسائل الفارسية" 1721م، " أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم" سنة 1734م، قدّم فكراً غزيراً تميّزه نظريتان الحكومات، والفصل بين السلطات.

طور مونتيسكيو أفكار جون لوك الخاصة بمجتمع جديد باحث عن الحرية، فقد وضعا معاً أسس الفردانية الليبرالية، التي أثريت من قبل فلاسفة القرن الثامن عشر، وهو القرن الذي أصبح يعرف لاحقا "بقرن الأنوار" او "عصر الاستنارة"، الذي اختمرت فيه الأفكار وشكّلت إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي يعتبر رمز الثورة الفرنسية، التي تعتبر بدورها خلاصة الأفكار الثورية ونقض الملكية المطلقة[56].

[56] **انظر**: إسماعيل محمد فضل الله، "**رواد الفكر السياسي الحديث**"، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2005 م.

فولتير 1694 –1778 م: مفكر وفيلسوف فرنسي، تلقَّى تعليمَه في إحدى مدارس اليسوعيين، تعلَّمَ اللغة اللاتينية، وأتقَنَ بعدَ ذلك اللغتين الإسبانية والإنجليزية. بعد نهاية دراسته أراد أن يصبح كاتبًا، على عكسِ رغبةِ أبيه الذي أراد له أن يدرس القانونَ ليتماشى مع الطبقة الأرستقراطية في باريس، فأرسَلَه والِدُه فعلًا لدراسة القانون، ونجح في إلحاقه بوظيفة سكرتير للسفير الفَرنسي بالجمهورية الهولندية، غير أن فولتير لم يَنتهِ عن الكتابة، وبسببها دخل في مشكلات مع السُّلطات بسبب كتاباته اللَّاذِعة المتحمِّسة ضد الكنيسة الكاثوليكية، فتعرَّضَ على إثْر ذلك للسَّجْن بسِجْن «الباستيل» والنفي إلى «إنجلترا»، وقد تأثَّرَ كثيرًا بأجواء الحرية والحُكم الدستوري هناك، وكذلك تأثَّرَ بكُتَّاب عصره وزاد اهتمامُه بالأدب الإنجليزي.

كتب في مجالات كثيرة منها : الشعر و المسرح و الرواية و التاريخ ، و هو من اكبر كتاب عصر التنوير ، حارب الجهل و الطغيان و دافع عن الحقوق المدنية و حرية العقيدة ، اشتهر بعدائه لتسلط الكنيسة الكاثوليكية، سجن اكثر من مرة فى سجن الباستيل بسبب انتقاده للنبلاء ، ترك فرنسا و عاش في انجلترا لفترة من الزمن ، كتب فيها " رسائل عن الأمة الإنجليزية " عام 1734م ، ولما رجع فرنسا كتب مسرحيات منها " بروتس " 1730م، و الف كتاب عن جان جاك روسو، عين مؤرخ في البلاط الفرنسي ، ثم اصبح عضو في الاكاديمية الفرنسية ،و شارك في كتابة الانسيكلوبيديا الفرنسية ،و كتب روايات فلسفيه بأسلوب ساخر منها "كانديد " 1759م ، و في السياسة نادى بالإصلاح لكن كان يخاف من الثورة ، كتابته المنشورة وصلت ل 70 مجلد ، كره فولتير التعصب الديني و حاربه ، و رغم انه عادى المسيحية و الكنيسة الكاثوليكية بالذات ، و الدين بوجه عام، لكن كان يؤمن بحق كل انسان ، بان يؤمن بما يريد و يمارس الطقوس المتعلقة بدينه بشرط انه يحترم ديانات و عقائد و فلسفات غيره من الناس و لا يتعدى على حريتهم و أفكارهم .

كتب فولتير عدةَ مقالات في العلوم والفلسفة والاجتماع، وبصفةٍ عامة كان في أعماله الأدبية يُدِين الحربَ والتعصُّبَ الديني والظلمَ السياسي والاجتماعي، وكان لكتاباته تأثيرٌ كبير على الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، لذلك يعتبر فولتير رمز عالمي من رموز الحرية والتنوير، ويعتبر من

أعظم المفكرين الذين دافعوا عن حقوق الإنسان وكرامته، لعبت كتاباته دور كبير في قيام الثورة الفرنسية ضد القهر والطغيان سنة 1789 م، ودخول فرنسا في عصور التحضر والتقدم.

و بالرغم من الاعتقاد الخاطئ للبعض بأن فولتير كان ملحدًا، فقد كان في حقيقة الأمر يشترك في الأنشطة الدينية، حيث قام ببناء كنيسة صغيرة في قريته التي اشتراها في فيرني، اذ كحال الكثير من الشخصيات البارزة التي عاشت أثناء عصر التنوير الأوروبي، اعتبر فولتير نفسه مؤمنًا بمذهب الربوبية، فقد كان لا يعتقد في أن الإيمان المطلق بالله، يحتاج إلى الاستناد على أي نص ديني محدد، أو فردي أو على أي تعاليم تأتي عن طريق الوحي ، وفي حقيقة الأمر، كان كل تركيز فولتير ينصب على فكرة أن الكون قائم على العقل واحترام الطبيعة ؛ وهي الفكرة التي عكست الرأي المعاصر له ، والذي كان يعتقد في وحدة الوجود، وقد نالت هذه الفكرة حظًا وافرًا من الرواج بين الناس ، وكتب لها الاستمرار في الوجود في شكل من أشكال الربوبية المعروفة في عصرنا الحالي باسم "Voltairean Pantheism" .

ومن الأعمال التي قام فولتير بترجمتها والتي تظهر فيها أفكار الكونفشيوسية والمبادئ التي تنادي بالتقيد الحرفي أو المفرط بالقانون أو بشرع ديني أو أخلاقي، استقى معلوماته عن المفاهيم الصينية في مجالي السياسة والفلسفة (والتي قامت على مبادئ عقلية)، وقد قام فولتير بذلك بغرض المقارنة بعين ناقدة بينها وبين المؤسسات الدينية الأوروبية وكذلك النظام الارستقراطي الموروث.

كان فولتير يرى أن البرجوازيين الفرنسيين قليلي العدد، ولا تأثير لهم في الحياة الفرنسية، أما الطبقة الأرستقراطية فقد كان يعتقد أنها طبقة طفيلية فاسدة، وكان يرى ايضا أن عامة الشعب يتميزون بالجهل ويؤمنون بالخرافات، بينما اعتبر الكنيسة عبارة عن قوة راكدة تفيد فقط في موازنة القوى الأخرى[57] ، حيث أن «الضريبة الدينية» أو ضريبة العشر قد ساعدت في دعم الثوريين ، وكان فولتير لا يثق في الديمقراطية ، لأنه رأى إنها تعمل على الترويج لحماقات العامة ، وبالنسبة له يكون الملك المستنير أو الشخص المستنير المنفرد بالحكم – والذي يسمع لنصح الفلاسفة من أمثال فولتير –

[57] تُوفِّي فولتير عام 1778م، في باريس، ورفضَتِ الكنيسة إقامةَ صلاةٍ له، فَدُفِن سِرًّا في إحدى الكنائس، اعتبرته الجمعية الوطنية الفرنسية، أحدَ الذين بشَّروا بالثورة الفرنسية، فجمعوا رُفاتَه وبُنِي نُصبٌ تذكاريٌّ له في مقبرة العظماء «البانثيون» عقبَ الثورة الفرنسية.

هو الوحيد القادر على أن يغير في مجريات الأمور ، لأنه من المصلحة المنطقية للملك، أن يقوم بدفع القوة والثروة التي يتمتع بهما رعاياه وأبناء مملكته ، إلى الاتجاه الأفضل ، وبصورة أساسية، كان فولتير يعتقد أن الاستبداد المستنير هو مفتاح التقدم والتغيير[58].

ابن خلدون 732 هـ / 1332م – 808 هـ / 1406 م : نظر ابن خلدون إلى الواقع على أنه مجموعة من الظواهر أو نشاط وكان قد سماه واقعة العمران البشري أو أحوال الاجتماع الإنساني ، فاعلن بأفكاره عن مولد علم جديد بمنهج جديد، حيث أن إبداع بن خلدون يبقى متجليا في هذا الميدان، باستعماله تعبير الدولة كمفهوم سياسي، في الوقت الذي كانت فيه هذه الكلمة لا تجد مكانها بين المفردات السياسية في عصره سواء في الشرق او الغرب، لقد ابتكر نظرية جديدة في تكوين الدول وانحلالها وهي نظرية العصبية فما معناها وما علاقتها بالحكم ؟

إن مفهوم العصبية أو نظريتها يشكل عنصرا رئيسيا في فكر بن خلدون حيث جعلها مفتاح الديناميكية الاجتماعية كيف لا وأنه يرى أنه لا يتسنى لقبيلة ما أن تولى الحكم ولا يمكنها أن تتحضر إلا إذا زودت بالعصبية ليصل في الأخير إلى أن الملك هو غاية العصبية، وعليه فإن مفهوم العصبية هو التضامن الاجتماعي والالتحام القبلي، والروح العمومية والذهنية والعشائرية والقرابة بالعصب (أي الربط والشد والجمع)، والتضامن بالعصب والالتحام بالعصب... إلخ... ولا يوجد مرادف لكلمة العصبية في الفرنسية.

يتولى الرئاسة حسب فكر ابن خلدون، من كانت له عصبية أقوى من سائر العصبيات، أما غاية العصبية فهي أمر زائد على الرئاسة، فالرئاسة ليست سوى سؤدد، وصاحبها متبوع وليس له الحق في القهر في أحكامه، أما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر.

---

[58] **انظر**: فولتير، "**الرسائل الفلسفية**"، ترجمة: عادل زعيتر، التنوير للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2014م، **وأيضا**: فولتير، "**القاموس الفلسفي**"، ترجمة: يوسف نبيل، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م، **وأيضا**: فولتير، "**رسالة في التسامح**"، ترجمة: هنري عبودي، دار بترا للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2009م.

أما حدود الدولة فيجب أن تكون محددة مكانيا وجغرافيا على قدر وعدد أهل العصبية وذلك لتسهل مراقبتها والمحافظة عليها من الأعداد وقد حدد عمر الدولة بـ 120سنة، أي 3 أجيال، إذا علمنا أن الجيل 40 سنة حيث ان:

الجيل الأول: لا يزال على خلق البداوة والخشونة والتوحش والافتراس والاشتراك في المجد فتبقى العصبية بذلك محفوظة فيهم.

الجيل الثاني: تحول حالهم بالملك من البداوة إلى الحضارة، ثم إلى المجد ثم إلى الترف.

الجيل الثالث: ينسون عهد البداوة والخشونة، كأنها لم تكن، ويفقدون حلاوة العز، ويدب فيهم التلف، فيصيرون عبء على الدولة، فتسقط العصبية جملة، وتضعف الدولة أمام الأعداء، فتنقرض الدولة وتذهب بما حملت.

وفي نظام الحكم للدولة يعرض ابن خلدون أنواع مختلفة من الحكومات أهمها الحكومة الطبيعية، وهي التي يتولاها رئيس واحد، والحكومة الدينية وهي التي تستند للقوانين الإلهية، وهي بنظر ابن خلدون أفضل أنواع الحكومات[59].

[59] **انظر**: محمد حسين، "**حياة ابن خلدون ومثل من فلسفته الاجتماعية**"، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر، 1924م

المحاضرة الثالثة عشر بعنوان: أسس الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر

اهم أفكار اوربا المعاصرة السياسية في القرنين 18 و 19 م:

أخذ الفكر السياسي شكله في بداية القرن السادس قبل الميلاد، ولم يكتف الإنسان حينذاك بالتساؤل حول السلطة ووصف ممارساتها، بل تعدى إلى التساؤل حول أسسها ومقوماتها وأهدافها وأساليب عملها، ثم انتقل هذا الفكر من الدولة المدينة إلى الدولة الإمبراطورية، واكتسب التنظيم القانوني والحياة السياسية أهمية تبعا لذلك، وخلف سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي غياب سلطة سياسية منظمة، في ظل بقاء كيانا روحيا هو الديانة المسيحية ، التي تمثل السلطة الروحية ، ممثلة في الكنيسة ، و مع تصاعد المطالب للفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، تم الاعتراف باستقلالية السلطة الزمنية و تشكلت الدولة الحديثة، ابتداء من عصور النهضة الاوربية ولم يكن ذلك إلا بعد العصر الطويل للقرون الوسطى، التي ساد فيها النظام الإقطاعي، الذي كانت في ظله العلاقات استعبادية ، و بدخول القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، ظهرت فكرة "الأمة"، التي أنتجت مفهوم "الدولة"، وبتشكل فكرة "الدولة ذات "السيادة" ، تشكلت البيئة التي ستتيح تطور الفكر السياسي الحديث.

تميز القرن 18م في أوربا بتيار جارف من الأفكار والمعتقدات، التي لم يسبق لها مثيل في أوربا، و سميت تلك الفترة ، بعصر التنوير (او عصر الاستنارة) ، كونه التراث الذي تركه المؤرخون والمفكرون الذين سبقوا القرن 18م ، ولم يكن هذا التطور الفكري مقتصرا على فرنسا فحسب، بل شمل كثيرا من بلدان أوروبا ، مثل: ألمانيا التي ظهر بها فريق من مفكري الأدب والفلسفة أمثال: غوتييه ، وشيللو ، وهيجل، أما انجلترا فظهر بها ديفيد هيوم و جون لوك و غيرهما ، لكن أبرز ما امتازت به الحركة الفكرية في فرنسا ، هو الاهتمام بالتجديد و تغيير حال المجتمع ، فكان لفلسفة جون لوك الأثر الكبير، في الاتجاه نحو تطبيق الفكر الإنساني مع التحرر من القيود الدينية لتخلص من أثار العصور الوسطى[60].

[60] **انظر**: مهدي محفوظ، "**اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1990م

قامت الثورة الفرنسية في 1789 م، مطالبة بحقوق عامة الشعب، لكنها تطورت واتخذت مناح عنيفة فيما بعد في مطالبها، وقد عدها الكثير من المؤرخين من أبرز ثورات التاريخ الحديث والمعاصر، لتأثيرها على الفكر السياسي والعسكري، وعلى مفهوم المواطنة والقومية، و قد قلبت الثورة الفرنسية المؤسسات الفرنسية كاملة ، وساهمت إلى حد بعيد في تغيير المؤسسات الأوربية ،بعد ان ظهرت مؤلفات سياسية في فرنسا ، ما بين سنة 1789 وسنة 1810 م ، و رغم ان العوامل التي كانت سببا في اندلا ع الثورة الفرنسية كثيرة ، اقتصادية و سياسية واجتماعية ، إلا أن ابرزها كانت أسبابا سياسية فكرية.

قام الملك الفرنسي لويس السادس عشر بإقصاء المعارضة ، منتهجا نهج من سبقوه ، فقام بكبتها ومنع الحريات العامة ، مجسدا مقولته الشهيرة " أنا الدولة " ، الا إن الظرف كان مختلفا حينها عما سبقه، ففي ذلك العصر كانت أفكار التنوير والحرية السياسية ومطالب تمكين الشعوب ، قد ظهرت و انتشرت حتى في أمريكا وبريطانيا، كما لاقت أفكار فولتير وغيره من منظري الثورة الفرنسية رواجا كبيرا ، هيأ المجتمع الفرنسي للمطالبة جهرا بحقوقه، التي تبلورت بوضوح في الإعلان عن حقوق الإنسان عام 1789م، ورافق هذه الموجة حالة من تراجع العاطفة الدينية والتوجه نحو تقديس العقل، مما افقد الملكية أبرز مقومات و ركائز شرعيتها، التي ساعدتها على الاستقرار وإسكات الناس لفترات طويلة، وكان لانتصار الثورة الأمريكية على الاستعمار البريطاني، اثر في رفع الروح الثورية في العديد من البلدان[61].

انتشرت في اوربا المعاصرة الكثير من الأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية أهمها: الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية، وتتمثل مفاهيمها فيما يلي:

الليبرالية: مصطلح مشتق من كلمةliber ، وقد استخدمت لأول مرة على وجه التحديد عام 1810 م، عندما أطلقت على أحد الأحزاب السياسية في إسبانيا ، و تعود جذور الفكر الليبيرالي الحديث إلى الثورة الإنجليزية العام 1688م، التي أرست أسس النزعة الدستورية والتسامح الديني، والتوسع في النشاط التجاري ، نادى الليبراليون حوالي القرن 17م ، بالدفاع عن الحرية الفردية،

[61] **انظر**: أحمد جدي، "**محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر العربي الحديث والمعاصر**"، مركز دارسات الوحدة، بيروت، 2005م

وخاصة حرية الاستثمار وإنشاء المشروعات التجارية ، وحرية انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة، وقد لخصت الليبرالية كل هذه المطالب في مرحلة لاحقة ، في شعارها المعروف "دعه يعمل اتركه يمر" ،و تعني النزعة الفردية ، استقلال الفرد عن المجتمع والدولة ، أي الاعتراف بأن له حقوقا مطلقة مستقلة عنهما.

تعتبر الليبرالية فلسفة سياسية، تأسست على أفكار الحرية والمساواة و تشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية، في حين أن مبدأها الثاني هو المساواة ، و يعود الفضل بالأساس في ظهور الفكر الليبرالي الى جون لوك ، فيلسوف القرن 17م ، حيث رأى ان الإنسان يملك الحق الطبيعي في الحياة و الحرية و الملكية، و أن الحكومات يجب أن لا تنتهك هذه الحقوق ، وذلك استنادا إلى العقد الاجتماعي، و قد تطورت الليبرالية عبر أربعة قرون، ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي ، حيث ظهرت نتيجة الحروب الدينية في أوربا ، على اعتبار أن اقتناع المحكوم بالحاكم هو مصدر شرعية الحكم ، وبهذا يمكن القول ان نظرية العقد الاجتماعي هي نظرية مؤسسة للفكر الليبرالي.

الديمقراطية: كلمة يونانية الأصل بمعنى حكومة الشعب وسلطة الشعب، فالشعب بالمفهوم الديمقراطي يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر السلطات في الدولة، فهو الذي يختار الحكومة وشكل الحكم، والديمقراطية بمعنى أوسع هي نظام اجتماعي مميز، يؤمن به ويسير عليه المجتمع، ويشير الى ثقافة سياسية وأخلاقية معينة، تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية.

تقوم الديمقراطية الليبرالية على تكوين سيادة الشعب، عن طريق الاقتراع العام ،و ذلك للتعبير على إرادة الشعب ،و احترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية ، و من اجل ضمان الحرية الفردية يجب ان تخضع تلك السلطات للقانون، و يظهر التقارب بين الليبرالية و الديمقراطية ، في مسألة حرية المعارضة السياسية ، فبدون الحريات التي تحرص عليها الليبرالية ، فإنه لا يمكن تشكيل معارضة حقيقة ، في حين أن الديمقراطيات تعني حرية الأغلبية ، الا ان الليبرالية تحمي حرية الفرد و حرية الفكر السياسي ، و من ثمة حرية الأقلية، و لا تعترف الليبرالية بالمرجعية المقدسة ، لأنها لو قدست احد رموزها ، أو تقدس احد مراجعها لدرجة اعتباره المعبر الوحيد او الأساسي عنها ، لن تصبح ليبرالية ، و انما لأصبحت مذهبا من المذاهب المنغلقة على نفسها.

الاشتراكية: هي فكر اقتصادي ، يدعو الى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهي فلسفة سياسية تقوم على أساس مادي، والغاء التقسيم الطبقي في المجتمع ، والقضاء على استغلال الانسان للإنسان ، بهدف تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وقد تعددت النظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، إلا ان النظرية الماركسية وحدها ، هي التي نقلت هذا الفكر الى الواقع ، وكانت الأساس الذي قامت عليه أنظمة اشتراكية في القرن 20م، و قد ظهرت الاشتراكية كرد فعل عن الثورة الصناعية، التي تسببت في ظهور الآلة والبخار و من ثم عمليات الإنتاج الضخم، و بالتالي بداية التفكير في حقوق الفرد و المجتمع من كل ذلك.

تأسست الاشتراكية على مجموعة من المبادئ:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج للمجتمع.
- التخطيط الاقتصادي المركزي، وهو ان الحكومة من تخطط للاقتصاد ولا يوجد شيء اسمه سوق حرة.
- المساواة الاقتصادية، وهي ان يكون جميع المواطنين تقريبا، في نفس المستوى من الرفاهية والازدهار والثراء[62].

نماذج عن النظريات السياسية والاجتماعية المعاصرة:

فلسفة كارل ماركس 1818-1883: ان الفلسفة السياسية لماركس متعددة الجوانب لها مضامين منطقية واقتصادية وسياسية واجتماعية وتاريخية و ...، منها مفاهيم الصراع الطبقي، والثورة المضادة، وطبقة البروليتاريا، والشيوعية والتغير الاجتماعي ...، وسنركز هنا على توضيح بعض المفاهيم التقليدية، المرتبطة بفلسفته السياسية، وكالاتي:

[62] **انظر:** حسن احجيج، "**مدخل إلى علم الاجتماع، نظرياته، مناهجه، قضاياه المعاصرة**"، منشورات مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، 2020م

المفهوم الماركسي لتطور النظام الرأسمالي:

كان ماركس يعتقد ان النظام الرأسمالي، لابد أن ينتهي به الامر الى الفناء، طبقا لقوانين التطور التاريخي، لان هذا النظام يخلق قوى وعوامل متناقضة داخله، يؤدي تعارضها وصراعها الى انهياره، وقيام النظام الاشتراكي على انقاضه، و قد تأثر ماركس بآراء المدرسة الكلاسيكية، أي مدرسة الاقتصاد السياسي الإنجليزي، التي وضع أسسها المفكر أدم سميث 1723-1790م، و دافيد ريكاردو 1772–1823 م ، و على ضوء منهجهم الجدلي ، تمكن ماركس من اكتشاف سبب الاستقلال في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، و أطلق على اكتشافه هذا اصطلاح فائض القيمة، حيث اعتبره ماركس السبب الجوهري للاستقلال و العامل الأول في الاخلال بالتوازن الاقتصادي لصالح الطبقة الرأسمالية ، و حسبه فإن المجتمعات الإنسانية تتطور تدريجيا ، و تنتقل من مرحلة العبودية الى الاقطاع المتبوع بالمجتمع الصناعي الى المجتمع الرأسمالي و أخيرا المجتمع الاشتراكي.

نظرية الدولة عند كارل ماركس: يقرن ماركس نشوء الدولة بظهور الطبقات وتعددها، فهو يستخلص من تحليل التاريخ القديم ، ان المجمعات البدائية لم تعرف جهاز الدولة ، لأنها كانت خالية من الطبقات، ومن ثم انعدمت الحاجة الى وجود قوة إلزام ، أو قوة قهر تحمي المصالح الطبقية ، فقد كان الافراد في تلك المجتمعات يتنظمون في قبائل ، و لكل قبيلة رئيس يقوم بتصريف شؤونها ، و توفير وسائل حمايتها من اعتداء القبائل الأخرى، و من ثمة أدى التطور الى تعقد الحياة الاقتصادية ، و ظهور الملكية الفردية للأراضي و العبيد ، و انقسام المجتمع الى طبقات متعارضة ، أدى الى ظهور الدولة كسلطة عليا ، تقوم على حماية مصالح الطبقة التي أتاح لها تطور الإنتاج تفوقا على الطبقات الأخرى، التي تمثل الأغلبية في تلك المجتمعات، فجهاز الدولة في راي ماركس ، هو سلاح في يد الأغلبية لاستغلالها غير المشروع، و حسبه فان الوضع كان كذلك منذ ان ظهرت الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، و بناء على هذا التحليل يرى ماركس انه اذا زال السبب او الدافع لنشوء الدولة ، انتفت الحاجة الى وجودها، فإذا نشبت ثورة و تم القضاء على النظام الرأسمالي القديم ، و خاصة القضاء على حق الأقلية في الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الرئيسية ، و انتقل المجتمع الى نظام ارقى لا طبقات فيه ، فإنه في هذه الحالة تزول الضرورة الموجبة للدولة.

كان كارل ماركس راديكاليا في نقده للمجتمع البورجوازي، وقال بأن الدولة بنية فوقية منفصلة عن المجتمع المدني، منبها إلى علاقة التبعية التي تميز البنية الاقتصادية، وهي استغلال البروليتاريا من طرف البورجوازية الرأسمالية، حيث تصبح الدولة وفق هذا الرأي، مجرد أداة في يد البورجوازية، تحافظ على نظام الاستغلال وبالتالي فالنظرية التعاقدية ما هي إلا الواجهة النظرية (الغطاء) والإيديولوجية لمثل هذا النظام الاستغلالي.

جون رولز 1921–2002م: وقف بأفكاره الى جانب تقاليد الفكر السياسي الحديث، وأحيا النموذج التعاقدي بعد قرون من الانحسار، وهو يعتقد بأن المجتمع العادل هو المجتمع الذي يمكن الشعب من اختيار وضعه الطبيعي، خاصة ان عامة الشعب لا تعلم وضعها المميز في المجتمع، وكذا مواهبها الطبيعية، فيما يدعوه رولز "حجاب الجهل"، ويرى رولز أن هذا المجتمع يجب أن يرتكز على مبدأين :

- منح أقصى قدر من الحرية لكل فرد
- تسوية التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

يورغن هابرماس: يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، يحاول من خلال مفهوم "الديمقراطية التداولية" (التشاورية) اقتراح شكل ديمقراطي يمنح فرصة للنقاش العام ضمن التعددية، كانت محاولة هابرماس اجتهاد لتأسيس ديمقراطية ضمن نطاق مثالي، يضمن الحوار والتشاور، وهو ما جعل بعض الكتاب يتحدثون عن منعرج "تشاوري" في الفلسفة السياسية[63].

فرانسيس فوكوياما ونظرية نهاية التاريخ: هو صاحب كتاب نهاية التاريخ والإنسان الأخير، و هو كتابٌ فَلسَفيٌّ اِجْتماعيٍّ، غيرُ روائيٍّ، من تأليف العَالِمِ والفيلسوف السياسي الأميركي فرانسيس فوكوياما، وأُطْروحَتهُ الأساسيَّة أن الديمقراطيَّة الليبراليَّة بقِيَمها عن الحرية، الفردية، المساواة، السيادة الشعبية، ومبادئ الليبرالية الاقتصادية، تُشَكِّلُ مرحلة نهاية التطور الأيديولوجي للإنسان، وبالتالي

[63] **انظر**: كارل ماركس، "**رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي**"، المجلد الأول، ترجمة: فهد كمنقش، دار التقدم، موسكو، ج 1، 1985م، **وأيضا**: محمد قطب، "**مذاهب فكرية معاصرة: الديمقراطية، الشيوعية، العلمانية، العقلانية، القومية والوطنية، الإنسانية، الالحاد**"، دار الشروق، ط 9، القاهرة، 2001م

عولمة الديمقراطية الليبرالية، كصيغةٍ نهائيةٍ للحكومة البشرية، بِغَضِّ النَظَر عن كيفية تجلي هذه المبادئ في مجتمعاتٍ مختلفة.

نهاية التاريخ لا تعني توقف الأحداث أو العَالَم عن الوجود، ولا تقترح تلقائية تبني كافة مجتمعات العالم للديمقراطية، المقصود وجود إجماع عند معظم الناس، بصلاحية وشرعية الديمقراطية الليبرالية، أي انتصارها على صعيد الأفكار والمبادئ، لعدم وجود بديل يستطيع تحقيق نتائج أفضل، لكن على المدى البعيد سوف تغلب هذه المبادئ .

يرى فرانسيس فوكوياما، التاريخ ليس مُجَرَّد سجلٍ للأحداث بل عمليةٌ ارتقاءٍ متواصلةٍ للفِكْرِ البشري، ولهذا الارتقاء مُحركان: العلم الطبيعي الحديث، والنضال من أجل الاعتراف، وقد ناقش كيفية تجلي هذا النضال في مجالات الثقافة والسياسة الدولية والأخلاقيات والدين والقومية والعمل، والإنسان الأخير حسب رايه هو تحليل مرحلة ما بعد الاعتراف، والانتهاء المفترض لجدلية إنسان ما بعد الحداثة وما بعد الإنسانية.

صدر كتاب فوكوياما عام 1992م، وقد أثار ضجة كبيرة، وكان سبباً لاستحقاق شهرته، وقد تنوعت انطباعات النقاد بشأن محتواه، المحتفون رَأَوْا أنَّ فوكوياما لم يكتف بتأكيد انتصار الليبرالية، بل قدم المعنى خلف هذا النصر، بينما رأى آخرون أنه مُجَرَّد انتصار ليبرالي بعد الحرب الباردة، وما بين الموقفين مجالٌ واسعٌ من الآراء.

كان فوكوياما نائب مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية، كما عمل باحثاً في السياسة السوفييتية لمؤسسة راند، وارتبط اسمه بالمحافظين الجدد خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وكانَ لصامويل هنتغتون تأثير على فوكوياما كذلك، وبالذات اقتناع فرانسيس بالحجج الواردة في مؤلف هنتغتون الكلاسيكي، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة عن التحديث السياسي وجذوره، وهو كتابٌ يعتبره فوكوياما، من أهم أعمال هنتغتون وأكثرها ديمومة.[64]

[64] **انظر**: علي أدهم، "**المذاهب السياسية المعاصرة**"، مطبعة المعارف ومكتبتها، مصر، 2020م